المحاسبون

مجلة ربع سنوية تصدر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - العدد (94) - ديسمبر 2021م

الهيئة في 5 أعوام
232 هدفاً محققاً لتطوير المهنة
والارتقاء بالخدمات المحاسبية

الرئيس التنفيذي للهيئة نائباً لرئيس
الفريق الحكومي الدولي ISAR

إقرار اللائحة التنفيذية لنظام
مهنة المحاسبة والمراجعة

حقق طموحاتك المهنية بشهادات احترافية

ضمن برنامج دعم الشهادات الاحترافية من هدف

الخطوات:

1. احصل على الشهادة
2. سجّل في بوابة العمل الوطنية (طاقات)
3. تقدّم بطلب الدعم وارفق شهادتك
4. استقبل حوالتك المالية بقيمة الدعم

3 شهادات مهنية مدعومة

- شهادة الزمالة (SOCPA)
- شهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة
- شهادة فني المحاسبة

للتسجيل وطلب الدعم:

د. أحمد بن عبدالله المغامس
الرئيس التنفيذي للهيئة

5 أعوام من الإنجازات والتطوير والتحسين

سعت الهيئة إلى تطوير الأداء المهني لمواكبة المستجدات وفق أفضل الممارسات العالمية؛ وذلك بتسهيل الإجراءات ورفع جودة الخدمات، وتمكين الشباب والشابات، وتعزيز الثقة في المهنة والارتقاء بها باعتبارها إحدى ممكنات الاقتصاد الوطني، لتعزيز تنافسية الأعمال وجذب الاستثمارات ومواكبة النمو المتسارع في ضوء رؤية المملكة 2030.

وأثبتت السنوات الخمس الماضية أن طموحات المملكة تستدعي تقديم جهود مضاعفة لمسايرة نموها الاقتصادي وأنشطتها المالية وأدوارها الدولية، فكانت مهنة المحاسبة والمراجعة مستعدة لأدوارها المناطة بها كمرتكز للثقة المالية وقوة بنية الأعمال؛ وذلك بما وفّرته الهيئة من بيئة تنظيمية وتأهيلية لرفع جودة الأداء وتحديث المعايير واستقطاب المهنيين وتحفيز القطاع بالبرامج والمبادرات.

وقد عملت الأمانة العامة بدورها خلال العقود الثلاثة الماضية على تحويل مسار الهيئة نحو تعزيز دورها الإشرافي والتخطيطي والرقابي على المهنة، كما واكبت رؤية المملكة 2030 بتنمية الشراكات المجتمعية وتشجيع ممارسة المهنة ودعم ممارسيها لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية.

وخلال السنوات الخمس الماضية أسهمت الهيئة في ترسيخ الأسس المهنية عبر تطبيق المعايير الدولية وتعميق الثقة وتعزيز الجودة في القطاع، باعتماد المعايير الدولية وتطبيق 110 معايير دولية في المملكة، كما واكبت ضرورات المرحلة في التطوير والتأهيل من خلال استحداث خمس شهادات جديدة، بالإضافة إلى شهادة اختبار زمالة الهيئة لتصبح 6 شهادات مهنية تقدمها الهيئة، ولقد اجتاز اختباراتها المهنية 2828 محاسبًا، فضلًا عن تنفيذ ما يفوق الـ1.101 برنامج تدريبي تدرب خلالها أكثر من 25 ألف متدرب ومتدربة.

وفي مجال خدمة المجتمع عقدت الهيئة 252 فعالية مجتمعية لغرض تحقيق التفاعل مع الجميع ونشر الثقافة المحاسبية والمالية بالإضافة إلى خدمة 264.877 مستفيدًا عبر مراكز الاتصال التي أسهمت منذ إطلاقها عام 2018 في تسهيل سبل التواصل وتقديم جميع الخدمات للمستفيدين، وتؤكد الهيئة سعيها في تأسيس المعرفة ونشر المعارف الحديثة في مجال المحاسبة؛ وذلك عبر إصدارات مهنية وعلمية تجاوزت الـ60 منتجًا، كما واكبت الهيئة تطورات برامج التقنية وتحديثاتها حيث أصبحت معاصرة لزمن التحول الرقمي باستحداث 13 خدمة إلكترونية وتطوير 3 خدمات أخرى.

وخلال جائحة كورونا اتخذت الهيئة مجموعة من المبادرات لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية ولدعم أعضائها والمنشآت المرخصة لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والتي جاءت تماشيًا مع إجراءات وجهود حكومة المملكة في التعامل مع الجائحة لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية.

وقد اعتمدت الهيئة استراتيجية 2021-2025 لتشكل نقطة انطلاقة جديدة في مسيرتها ومحطة إنجاز هامة تضاف إلى إنجازات الهيئة السابقة.

وحددت الاستراتيجية بشكل دقيق الدور والمهام والأهداف الجديدة التي تبنتها الهيئة كجزء مكمل لرسالتها ورؤيتها، وعملها المستقبلي استنادًا إلى الرؤية والرسالة، ويُعد ذلك خطوة متقدمة تؤسس لمرحلة سمتها الكفاءة والتميز المؤسسي والجودة المهنية الداعمة.

والهيئة اتبعت منذ تأسيسها قبل 3 عقود، نهجًا استراتيجيًا رسم أولوياتها وأدوارها ووجهتها التطويرية؛ فكانت تسير بخطى واثقة بين تنفيذ الخطط ومراجعتها وتحقيق مستهدفاتها؛ وذلك من أجل تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وتلبية تطلعات قادته وتحفيز قطاعاته على النماء والازدهار.

32 فعاليات

داخل العدد

العدد (94) - ديسمبر 2021م

13
مقال

18
ملف العدد

50
الترجمة

6
أخبار

الهيئة تشارك في مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق عبر اتفاقية تعاون مع وزارة المالية

07
أخبار

الهيئة تستطلع آراء الجهات والهيئات الحكومية لتطوير المقررات الدراسية للمحاسبة

استطلاع الرأي.. حيال التعديلات المدخلة على القواعد العامة لاختبار الزمالة

24

الهيئة في 5 أعوام تحقيق 232 هدفاً لتطوير المهنة والارتقاء بالخدمات المحاسبية

26

دليلاً يعرف بأهميّة تخصص المحاسبة

38

المشرف العام

د.أحمد بن عبد الله المغامس

الرئيس التنفيذي

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر

عن الهيئة السعودية

للمراجعين والمحاسبين

إدارة التحرير

عبد الله الراجح

هشام المالكي

مشاعل الشعلان

توجه المراسلات

هاتف: 8004404444

الناشر

كوادر الإعلام

Kadres Media

إلى إدارة التحرير

PR@socpa.org.sa

المملكة العربية السعودية الرياض

هاتف 00966 114033100

ص. ب 240050 الرياض 11322

ص.ب 22646 الرياض 11416

www. socpa.com.sa

آراء 44

حوار 46

برئاسة معالي وزير التجارة
مجلس إدارة الهيئة يعقد اجتماعه الثامن

عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه الثامن للدورة التاسعة، برئاسة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي؛ وذلك عبر الاتصال المرئي (عن بُعد).

وبحث الاجتماع عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإصدار القرارات اللازمة التي كان من أبرزها: اعتماد إجراءات التقدم على التراخيص المهنية، واعتماد ضوابط العضوية بمنح العضوية الفخرية، وإصدار القواعد ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة وما تُقدم الهيئة من خدمات وأعمال، إضافةً إلى اعتماد التعديلات على القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر.

هذا وقد قدّم رئيس مجلس الإدارة معالي وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي شكره لأعضاء المجلس لما قدموه من جهود وعمل مثمر خلال الفترة الماضية ساهم في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة والارتقاء بها.

أعضاء الهيئة ينتخبون ممثليهم
في مجلس الإدارة للدورة العاشرة

عقدت الهيئة جمعيتها العامة برئاسة الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز الفارس عضو مجلس الإدارة، عبر الاتصال المرئي (عن بُعد)، للتصويت على قائمة المرشحين لعضوية مجلس إدارة الهيئة من الأعضاء الأساسيين للدورة العاشرة، وتم التصويت على قائمة المرشحين في عملية انتخابية إلكترونية. وقد أسفرت نتائج التصويت عن أسماء الأعضاء الذين حصلوا على أكثر الأصوات وهم: الأستاذ خليل إبراهيم السديس، والأستاذ علي عبدالرحمن العتيبي، والأستاذ فهد محمد الطعيمي. ويسر الهيئة أن تهنئ الأعضاء بمناسبة انضمامهم لمجلس الإدارة للدورة العاشرة ممثلين عن الأعضاء الأساسيين، كما تتقدم بالشكر الجزيل للأعضاء السابقين على جهودهم وإسهاماتهم البناءة أثناء فترة عضويتهم.

ممثلي الأعضاء الأساسيين في مجلس إدارة الهيئة للدورة العاشرة

الأستاذ:
خليل ابراهيم السديس

الأستاذ:
علي عبدالرحمن العتيبي

الأستاذ:
فهد محمد الطعيمي

الرئيس التنفيذي للهيئة نائباً لرئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بمعايير المحاسبة والإبلاغ ISAR

اختار الفريق الحكومي الدولي المعني بمعايير المحاسبة والإبلاغ «ISAR»، والذي يعمل تحت مظلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD»، الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد بن عبد الله المغامس نائب رئيس للدورة الثامنة والثلاثين للفريق.

من جانبه أعرب الدكتور أحمد المغامس عن سعادته بهذا الاختيار، مشيراً إلى أن اختيار المملكة نائباً لرئيس الفريق يعكس المستوى الممتاز الذي وصلت إليه المهنة في المملكة، وما تتمتع به الهيئة من خبرة مهنية في مجال المعايير الدولية.

يذكر أنَّ الفريق يهدف إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العالم وتشجيع إصدار تقارير الإفصاح عن التزام المنشآت التجارية بأهداف التنمية المستدامة «SDGs».

إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة
من مواد في اختبار جمعية المحاسبين البريطانية

أعفت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA) الحاصلين على زمالة الهيئة من عدد من المواد المؤهلة لزمالتها؛ وذلك على خلفية اعتمادها زمالة الهيئة. وضمت قائمة المواد المعفاة: الأعمال والتكنولوجيا، والمحاسبة الإدارية، والمحاسبة المالية، وقانون الشركات والأعمال، إلى جانب مواد إدارة الأداء، والتقارير المالية، والتدقيق والتأكيد.

جاءت هذه القرارات التي تختصر الطريق أمام حملة زمالة الهيئة وتسهل عليهم الحصول على زمالة ACCA بعد اطلاع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية على القواعد والإجراءات الخاصة بالاختبارات وإعداد الأسئلة وتقييمها.

ويأتي هذا القرار حصيلة لما حققته زمالة الهيئة من نجاح وجودة مهنية في القطاع المحاسبي والمالي، وتعكس التقدم الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، وبما تحظى به من تقدير كبير على المستوى الدولي. وتُعد هذه التطورات ثمرة لتوجه الهيئة نحو بناء جسور التعاون والتشارك مع الجهات المهنية الدولية بما يؤدي لتعزيز الشراكات الهادفة لخدمة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وتعزيزًا للثقة التي اكتسبتها شهادة زمالة الهيئة محليًا ودوليًا.

قائمة المواد المعفاة

- الأعمال والتكنولوجيا
- المحاسبة الإدارية
- المحاسبة المالية
- قانون الشركات والأعمال
- مواد إدارة الأداء
- التقارير المالية
- التدقيق والتأكيد

الهيئة تشارك في مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق

عبر اتفاقية تعاون مع وزارة المالية لتدريب وتطوير الكوادر

وقعت الهيئة اتفاقية مع وزارة المالية ممثلةً في مركز الاستحقاق المحاسبي، للمشاركة في مشروع التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، والذي يهدف إلى تحسين جودة الحسابات والتقارير المالية وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم اتخاذ القرار وحصر كافة أصول والتزامات الجهات الحكومية، بهدف إظهار المركز المالي للجهات بشكل مستقل والمركز المالي للدولة بشكل موحد، وتمكين أصحاب المصلحة من المقارنة بين نتائج الأداء المالي وتعزيز التصنيف الائتماني للمملكة. ووفقًا للاتفاقية ستعمل الهيئة ومركز الاستحقاق المحاسبي على تدريب المستهدفين في القطاع العام وتأهيلهم لدعم عملية تحول الجهات الحكومية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق من خلال قياس المستوى المعرفي للمستهدفين في الجهات الحكومية بالإضافة إلى تسليمهم تقارير تفصيلية تساعدهم على تطوير المعرفة، وتتضمن الاتفاقية تنفيذ ورش عمل للقيادات في الجهات الحكومية لتعريفهم بالخطة التدريبية للمستهدفين من منسوبي الجهات، بالإضافة إلى ذلك ستعمل الهيئة على إصدار عدد من الحقائب التدريبية المتعلقة بأهم مواضيع المحاسبة المبنية على اساس الاستحقاق، وتحويل هذه الحقائب إلى دورات مرقمنة متوافقة مع المنصات التدريبية لوزارة المالية، كما ستنفذ الهيئة مجموعة من الدورات التفاعلية التي

ستساهم في تبادل المعارف والخبرات بين العاملين في الإدارات المالية في الجهات الحكومية.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس أن الهيئة عملت على استدامة التعاون ومواصلة عملها لضمان نجاح مشروع التحوّل المحاسبي؛ نظرًا لأهميته البالغة في رفع كفاءة الكادر المحاسبي لإعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي؛ مما يعزز من مكانة المملكة على العديد من المؤشرات العالمية ذات الصلة.

وأشار الدكتور المغامس إلى أن الهيئة ستكلف نخبة من المختصين والمدربين ممن لديهم الخبرة في المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام للعمل على إنفاذ بنود الاتفاقية. يذكر أن الهيئة قدمت العديد من الخدمات التي بشأنها تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بها والرفع من مستوى أداء وكفاءة كافة الجهات الحكومية والخاصة من خلال تطبيق منهجيات المحاسبة المبنية على المعايير الدولية.

الرئيس التنفيذي للهيئة

يلتقي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

إلتقى الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد عبدالله المغامس، معالي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك معالي المهندس سهيل بن محمد أبانمي في مكتبه.

وجرى خلال اللقاء بحث سُبل تعزيز أوجه التعاون بين الهيئتين ومناقشة عدد من الموضوعات المشتركة ذات العلاقة بمهنة محاسبة الزكاة والضريبة، وآخر المستجدات المهنية.

كما ناقش اللقاء التطوير المشترك بين الجانبين وتفعيل البرامج المشتركة خاصة تطوير المهنيين العاملين في الإدارات ذات الصلة بالمحاسبة والمراجعة. وأشاد محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المهندس سهيل بن محمد أبانمي بدور هيئة المراجعين والمحاسبين في تأهيل كوادر الهيئة في مجال الزكاة والضريبة من خلال تمكينهم من

التعامل الأمثل مع مكاتب المحاسبة القانونية المرخصة.

ونوه أبانمي بالثقة المتبادلة بين الطرفين بما يخدم الأهداف المشتركة.

ضمن مبادرة مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل

الهيئة تستطلع آراء الجهات والهيئات الحكومية لتطوير المقررات الدراسية للمحاسبة

نظمت الهيئة "مجموعة التركيز" عبر منصة (ZOOM) ضمن مبادرة مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وذلك بمشاركة ممثلين من الجهات والهيئات الحكومية لاستطلاع آرائهم حول تطوير المقررات الدراسية في برنامج المحاسبة وتلبية احتياجات سوق العمل، وتوفر المعرفة والمهارات الضرورية وجميع سبل التطوير المهني الأخرى اللازمة لزيادة فرص توظيف خريجي أقسام المحاسبة.

وشارك في "مجموعة التركيز" ممثلي :وزارة الموارد البشرية، وزارة التعليم، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وزارة الاستثمار، وزارة المالية، ووزارة التجارة.

وافتتحت الورشة بكلمة من الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس رحب فيها بالحضور وشكرهم على مشاركاتهم الفعالة، مبيناً سعي الهيئة من خلال عقد سلسلة من "مجموعة التركيز" في مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، لزيادة أعداد المهنيين وتوطين مهنة المحاسبة والمراجعة وتمكين القطاعات الاقتصادية من الحصول على خدمات المحاسبة والمراجعة الملائمة. من جانبه قدم الدكتور مصعب النعيم عضو لجنة التعليم والتدريب شرحاً مفصلاً عن المبادرة موضحًا أنها تعتمد على توطين المهنة ورفع مستوى البحث والدراسات والمعلومات بالإضافة إلى إعداد

استراتيجية مطابقة بين متطلبات سوق العمل في المملكة ومخرجات التعليم. وناقش اللقاء عدة محاور أبرزها خطة التوطين لمهنة المحاسبة في المملكة ومدى صلتها بالشهادات المهنية، وطريقة التعاون مع الجامعات لتطوير المناهج التي تلبي متطلبات سوق العمل.

الهيئة توقع مذكرة تعاون مشترك

مع جامعة الملك فيصل

وقعت الهيئة، وجامعة الملك فيصل، ممثلة في كلية إدارة الأعمال، اتفاقية تعاون مشترك في مقر الجامعة لتؤسس تعاون أوثق في مجالات إجراء البحوث والاستشارات المتعلقة بمخرجات التعليم لبرامج البكالوريوس لتخصص المحاسبة. بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية وتدريبية شاملة تواكب أحدث المستجدات التعليمية في المجال المحاسبي وتفرعاته المختلفة. ووقع المذكرة من جانب الهيئة الرئيس التنفيذي الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس. فيما مثل الجامعة، معالي رئيسها الدكتور محمد بن عبدالعزيز العوهلي. وتغطي الاتفاقية مجالات التعاون الأكاديمي والمهني في كل ما من شأنه تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ورفع المستوى المعرفي والمهني للمنتسبين للمهنة، كما سيعمل الطرفان من خلال الاتفاقية على تطوير برامج المحاسبة بالجامعة بما يوائم سوق العمل والاشتراطات المهنية، بالإضافة إلى تطوير المقررات المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة.

الهيئة وجامعة اليمامة
توقعان مذكرة تفاهم

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع جامعة اليمامة، لرفع المستوى المعرفي والمهني للمنتسبين في قطاع المحاسبة والمراجعة وتطوير العملية التعليمية.

وقد قام بتوقيع الاتفاقية من جانب الهيئة المدير التنفيذي للعضوية والتأهيل المهني الدكتور مصعب بن عبدالرحمن الجعيد، فيما مثل جامعة اليمامة سعادة وكيل الجامعة الدكتور وليد أبانمي.

وسيعمل الطرفان خلال الاتفاقية على تمكين المتقدمين لاختبار زمالة الهيئة الراغبين في إكمال متطلبات التقدم بدراسة المقررات الدراسية التي تنقصهم من المقررات المعروضة في برامج الجامعة، وتطوير برنامج المحاسبة في الجامعة، بما يواءم متطلبات سوق العمل، إعداد البحوث والدراسات وكافة مجالات البحث العلمي، وتنظيم المؤتمرات والملتقيات المهنية، والتعاون في رعاية المبدعين والموهوبين".

بالإضافة إلى التعاون المشترك في مجال التدريب والتأهيل لرفع المستوى المعرفي في مهنة المحاسبة والمراجعة.

الهيئة تنظم يوماً توعويًا
لنشر الثقافة الصحية لمنسوبيها

نظمت الهيئة ممثلة في إدارة الموارد البشرية فعالية صحية توعوية كمبادرة تهدف لنشر الوعي والثقافة الصحية لمنسوبي الهيئة. حيث تم من خلالها إجراء الفحوصات والتحاليل الطبية اللازمة للموظفين والموظفات. وتضمنت الفعالية قياس ضغط الدم وقياس مستوى السكر وفحصاً للأسنان والعيون وقياس الأوزان ومعدل كتلة الجسم، كما قدم من خلالها سلسلة من النصائح والإرشادات الطبية لهم.

الجدير بالذكر أن إطلاق هذه الفعالية يأتي استكمالاً لمجموعة من المبادرات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية لتحقيق بيئة عمل مثالية.

بمشاركة 155 مكتبًا محاسبيًا

الهيئة تنظم ورش عمل لتطوير إيداع البيانات السنوية للمكاتب المحاسبية

نظمت الهيئة، ممثلة في إدارة الفحص والجودة ورش عمل لتطوير منصة إيداع البيانات السنوية؛ وذلك عبر الاتصال المرئي على منصة (ZOOM)، وبمشاركة 155 من مكاتب المحاسبة في المملكة.

وهدفت الهيئة من خلال عقد ورش العمل إلى التعريف بمنصة إيداع البيانات السنوية، والبحث عن الحلول والمقترحات لأبرز التحديات التي تواجه المكاتب المحاسبية أثناء تقديم البيانات السنوية، حيث تضمنت محاور الورش التعريف ببرنامج إيداع البيانات السنوية، والتحديات التي تواجه مكاتب المحاسبة عند تقديم البيانات بالإضافة إلى التقييم العملي حول تعبئة النماذج. الجدير بالذكر أن الهيئة حريصة على الاستمرار في تنفيذ مثل هذه الورش التي تشكل فرصة لمناقشة مقترحات التطوير في المنصة، وستساعد المكاتب المحاسبية في التهيئة الفنية والمهنية وإيجاد الحلول وتذليل الصعوبات التي تواجهها خلال تقديم البيانات السنوية.

الهيئة تشارك في اجتماع الاقتصادات الناشئة

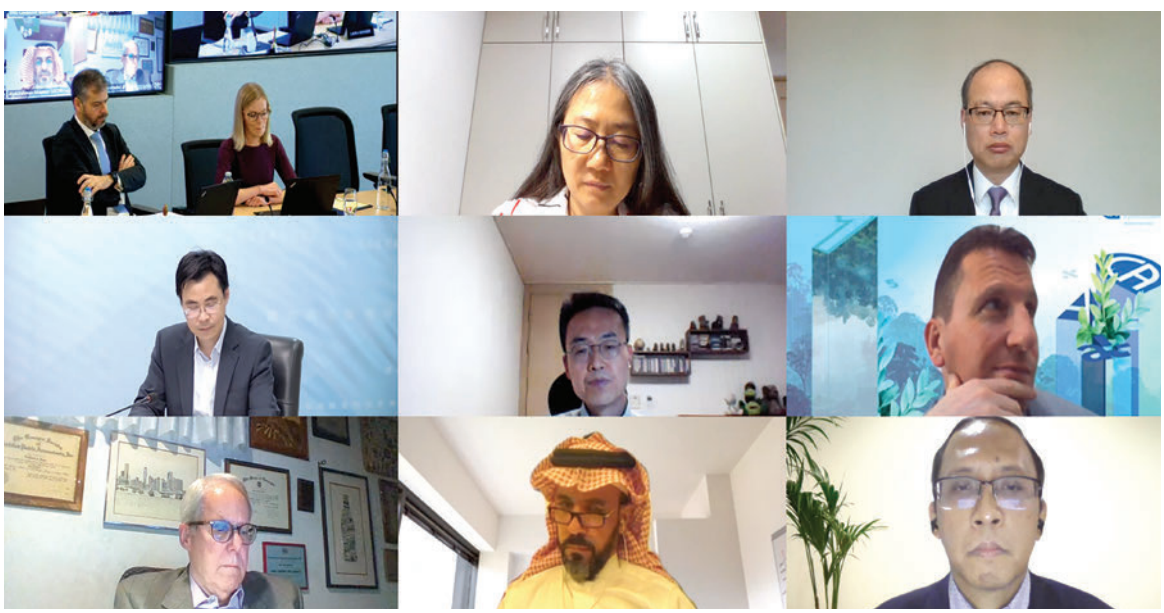

شاركت الهيئة ممثلة بلجنة معايير المحاسبة في الاجتماع نصف السنوي لمجموعة الاقتصادات الناشئة من مجموعة العشرين، التابعة لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة الذي تم عقده عن بعد خلال الفترة 3-2 ديسمبر 2021.

وقد مثل الهيئة في هذا الاجتماع الأستاذ إحسان مخدوم، عضو لجنة معايير المحاسبة، والدكتور عبدالرحمن الرزين المدير التنفيذي للمعايير المهنية.

حيث اشتمل جدول أعمال الاجتماع على مواضيع عدة، ومنها مبادرة الإفصاح-المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة، وطريقة حقوق الملكية، والتقرير عن المواضيع ذات العلاقة بالاستدامة، ومراجعة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 الأجزاء المتعلقة بالتصنيف والقياس، وتقرير عن أنشطة المجلس الدولي.

وقدم ممثلو الهيئة الدعوة لاستضافة أحد الاجتماعات القادمة للمجموعة، وتم قبول الدعوة مبدئياً لاستضافة الاجتماع السنوي الثاني لعام 2022م.

الجدير بالذكر أن الهيئة تشارك بشكل فاعل في عدد من مناشط المجلس الدولي وذلك لإيصال وجهة نظرها في مشاريع المجلس، سواء من خلال الاجتماعات الدورية، أو من خلال التعليق على المشاريع التي ينشرها المجلس من وقت لآخر.

الهيئة تشارك

في المؤتمر الدولي لمُعدّي المعايير

شاركت الهيئة في المؤتمر السنوي الدولي لمُعدي المعايير الذي عقد عن بُعد بتنظيم مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبحضور أعضاء المجلس لمناقشة آخر مستجدات المعايير والتفسيرات ذات الصلة.

وشكر الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد المغامس مجلس المعايير الدولية على تنظيمهم هذا المؤتمر السنوي، مبينًا أن الهيئة تسعى من خلال مشاركتها في هذا الاجتماع إلى مناقشة القضايا التي تؤثر على تطوير المعايير.

وأكد الدكتور المغامس حرص الهيئة على المشاركة بشكل فعال في عدد من مناشط المجلس؛ وذلك لإيصال وجهة نظرها في مشاريع المجلس، سواء من خلال الاجتماعات الدورية، أو من خلال التعليق على المشاريع التي ينشرها المجلس من وقت لآخر. وركز المؤتمر في نسخته لهذا العام على مناقشة توجه المجلس لإنشاء مجلس خاص بمعايير تقارير الاستدامة، ومناقشة تفاعل أصحاب المصلحة مع المجلس في ظل جائحة كورونا، والخطة الخمسية للمجلس، كما اشتمل المؤتمر على مناقشات في مجموعات فرعية للمشاريع القائمة التي منها مشروع الإفصاح للمنشآت التابعة التي لا تعد خاضعة للمساءلة العامة، ومراجعة معيار التقرير المالي رقم 9، ومشروع إعادة النظر في كيفية كتابة متطلبات الإفصاح في المعايير، ومشروع محتويات تقرير مجلس الإدارة. هذا، وقد مثّل الهيئة في الاجتماع الرئيس التنفيذي الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، ورئيس لجنة معايير المحاسبة فهد بن محمد الطعيمي.

World Standard-setters Virtual Conference

Monday 27 September and Tuesday 28 September

Pre-conference video updates

Video updates about the activities of the IASB, the IFRS Interpretations Committee and the IFRS Foundation will be available to watch ahead of the conference. The conference will feature live Q&A sessions to which participants can submit questions in advance.

Pre-conference survey

Participants are invited to complete a survey on how the pandemic is affecting how national standard-setters engage with the IFRS Foundation, which will be the subject of a panel discussion on Day 1. The survey closes on 3 September 2021.

Preliminary agenda

Day 1

All times are British Summer Time

Sessions highlighted in grey are optional

9:30 – 10:30 Networking rooms

Participants can join any of the four networking rooms any time between 9:30 and 10:30 to find out more about the support and services available to national standard-setters or interact with IASB members and other national standard-setters of their region

Room 1—Translations Adoption Copyright

Room 2—IFRS products and services

Room 3—Asia-Oceania regional group

Room 4—Africa regional group

10:30 – 11:00 Q&A on sustainability reporting

Lee White, IFRS Foundation Executive Director, answers questions about the work of the IFRS Foundation Trustees to establish a sustainability standards board

11:00 – 11:30 Welcome address

Andreas Barckow, IASB Chair, shares his first impressions on joining the IASB as a former national standard-setter

11:30 – 12:15 How has the pandemic changed stakeholder engagement?

Fred Nieto, head of the IFRS Foundation's stakeholder engagement team, and **Bruce Mackenzie**, IASB member, discuss with **Jose Luiz Carvalho**, Group of Latin American Accounting Standard Setters (GLASS), **Raymond Chamboko**, Pan African Federation of Accountants (PAFA), and **Tommaso Fabi**, Organismo italiano di contabilità (OIC – Italian Standard-setter), how the pandemic is affecting the ways national standard-setters engage with the IFRS Foundation and with their stakeholders

1

IFRS

بمشاركة عدداً من المعاهد الدولية المهنية

الهيئة تواصل تنفيذ ورش عمل لمبادرة مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل

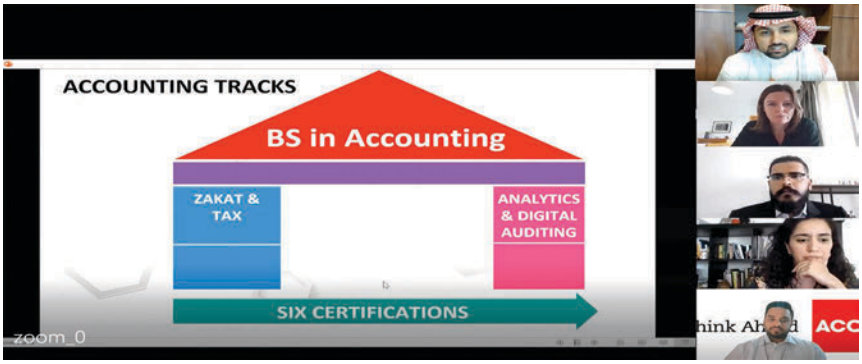

استمراراً لورش العمل التي تنفذها الهيئة بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان ضمن مبادرة مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، نظمت الهيئة ورشة عمل (مجموعة التركيز)، استضافت فيها ممثلين من الهيئات المحاسبية المهنية الدولية بهدف استطلاع آرائهم حول التعليم المحاسبي ودور الشهادات المهنية في التأهيل لسوق العمل وأبرز المهارات التي يحتاجها الطلبة خلال مرحلة الدراسة، حيث شارك في الورشة خمس معاهد دولية وهي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) – الولايات المتحدة، معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) – المملكة المتحدة، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) – المملكة المتحدة، معهد المحاسبين الإداريين (IMA) – الولايات المتحدة، معهد المحاسبين الإداريين المعتمدين (CIMA) – المملكة المتحدة. وتأتي هذه الورشة ضمن الجهود التي تبذلها الهيئة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة والاستفادة من التجارب الدولية على صعيد التأهيل العلمي والمهني.

بالتعاون مع «هيئة الاتصالات» واتحاد الغرف السعودية

الهيئة تعقد ورشة عمل حول رسملة البرمجيات وتطويرها

عقدت الهيئة بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، واتحاد الغرف السعودية ممثلًا باللجنة الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات، ورشة عمل تفاعلية لشركات التقنية حول رسملة البرمجيات وتطويرها.

وافتتح الورشة سعادة نائب محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لقطاع تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة، المهندس رائد الفايز، الذي أكد على أهمية هذه الورشة في تعريف الشركات التقنية بأدوات إثبات الأصول غير الملموسة، وتمكين الشركات التقنية في المملكة من احتساب منتجاتها التقنية مثل التطبيقات الإلكترونية والبرمجيات الحاسوبية ضمن رأس مال الشركة. كما أشار المهندس الفايز إلى الآثار الإيجابية الناجمة عن رسملة البرمجيات، ومن بينها تعزيز التنافسية، والإسهام في نمو وتوسع الشركة، بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية المستقبلية.

فيما شارك سعادة الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، الدكتور أحمد المغامس، بكلمةٍ أكد فيها على سعي الهيئة للتعاون مع الجهات المختصة لإقامة مثل هذه الفعاليات التي تسهم في تبادل الخبرات وإطلاع الشركات التقنية على آخر المستجدات في المجالات المحاسبية والمالية، بما يسهم في تطوير الجوانب ذات الصلة بالمجالات المحاسبية والمالية.

وجرى خلال الورشة التعريف بالمعايير المحاسبية للمنتجات البرمجية، إضافةً إلى توضيح متطلبات إثباتها، وسبل دعم الشركات التقنية في مرحلة البحث والتطوير للأصول البرمجية. قبل أن تختتم الورشة باستقبال أسئلة الحضور ومناقشة التحديات والفرص المتعلقة بهذا المجال.

وتجدر الإشارة بأن هذه الورشة تأتي تعزيزاً لدور هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في تنظيم قطاع تقنية المعلومات، وبما يمكن ويعزز من تطوير سوق وصناعة البرمجيات في المملكة، وبما يساهم في الرقي والازدهار ودعم عجلة التحول الرقمي لجميع القطاعات والصناعات في مملكتنا الغالية، مع دعم تحقيق رؤية المملكة 2030 بإذن الله.

الهيئة تشارك في الملتقى التعاوني لمعدي المعايير في دول الحزام والطريق

شاركت الهيئة في الملتقى التعاوني لمعدي المعايير في دول الحزام والطريق الذي أنشأته الصين لتبادل الآراء بشأن متطلبات معايير التقرير المالي، عبر الاتصال المرئي "عن بعد". ومثل الهيئة في الملتقى المدير التنفيذي للمعايير المهنية الدكتور عبدالرحمن الرزين.

وأسهمت الهيئة في الملتقى بالرأي بناءً على ما لديها من معايير وخبرات حول موضوع تجميع الأعمال التي تقع تحت سيطرة واحدة، موضحةً وجهة النظر المقدمة للمجلس الدولي بشأن الدراسة التي أعدها في هذا الموضوع، وعرض المتطلبات المطبقة حالياً في المملكة.

من جانبه قدم مُمثل الهيئة لمحة لأعضاء الاجتماع عن المعيار السعودي الصادر حديثاً بشأن إعداد التقرير المالي على أساس التصفية.

الجدير بالذكر أن الهيئة شكّلت حضوراً بارزاً في المحافل الدولية ذات الصلة وتشارك بفاعليّة في كافة الأنشطة المتعلّقة بالعمل المحاسبي، كما أنها تعمل بجدٍ على إبداء الملاحظات ووجهات النظر الخاصة بها من خلال الاجتماعات التي تحرص على المشاركة المباشرة فيها.

ناقشت أثر التقنية على أخلاقيات مهنة المحاسبة

400 مشارك في ورشة عمل الهيئة ومجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة

عقدت الهيئة بالتعاون مع المجلس الدولي لأخلاقيات المهنة ورشة عمل حول أثر التقنيات المتقدمة على أخلاقيات مهنة المحاسبة، بمشاركة نخبة متميزة من المختصين والمهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة بعدد يتجاوز 400 مشارك.

وافتتحت الورشة بكلمة من سعادة الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس رحب فيها بالحضور وشكرهم على مشاركاتهم الفعالة، مبينًا سعي الهيئة من خلال هذه الورشة إلى التوعية بمستجدات مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين، وكذلك لإثراء النقاش حول مبادرة المجلس الدولي لدراسة أثر التقنيات المتقدمة على أخلاقيات مهنة المحاسبة.

وأكد الدكتور المغامس حرص الهيئة على المشاركة بالإسهام في جهود ترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المحاسبية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات ونشر الوعي المهني على نحو يحقق المصلحة العامة للمجتمع.

من جانبه ألقى رئيس المجلس الدولي لأخلاقيات المهنة الدكتور ستافروس توماداكس كلمة مقدمًا من خلالها شكره للهيئة وللرئيس التنفيذي الدكتور أحمد المغامس على تعاونهم لتنظيم واستضافة ورشة العمل. وجرى خلال الحلقة المشتركة مناقشة محاور الورشة متضمنةً مبادرة المجلس الدولي حول أثر التقنيات المتقدمة على أخلاقيات مهنة المحاسبة، والإطار الأخلاقي والتشريعي لاستخدام التقنيات المتقدمة، بالإضافة إلى تعزيز مستوى الثقة في أعمال مهنة المحاسبة في ظل استخدام التقنيات المتقدمة، كما تمت مناقشة دور المسؤولين عن أعمال الحوكمة في المؤسسات والشركات في تحديد ومواجهة المخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة.

وأدار اللقاء الأستاذ نبيل المبارك الرئيس التنفيذي لوكالة سمة للتصنيف، كما حضرت الورشة بحضور نخبة من المتحدثين المختصين والمهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة وهم: الأستاذ براين فريدريك رئيس فريق مبادرة دراسة أثر التقنية على أخلاقيات المهنة عضو المجلس الدولي لاخلاقيات المهنة، والدكتور خالد الفداغ عضو مجالس إدارة ولجان المراجعة والمخاطر في العديد من الشركات، بالإضافة إلى الدكتور فيصل الشهري وكيل كلية إدارة الأعمال بجامعة طيبة، و الأستاذ طارق محمد رئيس المراجعة بشركة كي بي أم جي للخدمات المهنية، والأستاذ ديفيد كلارك المستشار الفني في المجلس الدولي لأخلاقيات المهنة. الجدير بالذكر أن مجلس إدارة الهيئة أقرّ مُؤخّرًا وثيقة اعتماد قواعد سلوك وآداب المهنة الدولية، والتي تشكّل نقلةً نوعيةً في اتجاه تعزيز جودة ممارسات مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة واتساقها مع الممارسات الدولية، وجاءت لتكمل منظومة التحوّل إلى مجموعة المعايير الدولية والتي اشتملت على معايير المحاسبة والمراجعة وإدارة الجودة وآداب وسلوك المهنة، وتسعى الهيئة من خلال ذلك لتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية وتحقيق الارتباط الدولي بما يسهم في تحقيق برامج رؤية المملكة 2030.

الهيئة تشارك

في اجتماع المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي

شاركت الهيئة ممثلةً بلجنة معايير المحاسبة في اجتماع المجموعة الاستشارية للتمويل الإسلامي التابعة لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة، والذي تم عقده "عن بعد" . حيث مثل الهيئة عضو لجنة معايير المحاسبة الأستاذ أحمد الشنيبر.

وعُرض في الاجتماع الدراسة اللاحقة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9، والنظر في انعكاساته على أدوات التمويل الإسلامي، كما تم استعراض أهم ملامح المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17، والنظر في انعكاساته على تقديم التأمين التكافلي. بالإضافة إلى اقتراح قيام المجلس بإصدار إرشادات تطبيقية للمساعدة في اتساق تطبيق المعيار.

وجرى خلال الاجتماع مناقشةً لتطوير دور المجموعة وزيادة تفاعلها مع مشاريع المجلس الدولي ولجنة التفسيرات لتقديم المشورة بشأنها مبكراً، وذلك بما يخص أدوات التمويل الإسلامي للنظر فيما إذا كانت تلك الإصدارات تغطي الأدوات بما يوفر المعلومات المفيدة والملائمة لمتخذي القرارات.

الجدير بالذكر أن الهيئة شكّلت حضوراً بارزاً في المحافل الدولية ذات الصلة، وتشارك بفاعليّة في كافة الأنشطة المتعلّقة بالعمل المحاسبي، كما أنها تعمل بجدٍ على إبداء الملاحظات ووجهات النظر الخاصة بها من خلال الاجتماعات الدورية التي تحرص على المشاركة المباشرة بها.

د. علي الشهري

مختص في الأمن السيبراني والتشفير

عندما شرحت المحاسبة تقنية البلوكتشين «سلاسل الكتل»

عندما كُلفتُ بإعداد دراسة متعلّقة بتقنية «البلوكتشين» لم أكن على درايةٍ بتفاصيل هذه التقنية، كان من الملاحظ بشكل لافت أنّه لطالما تمَّ شرح هذه التقنية من خلال تشبيهها «بالسجل العام» في المحاسبة، الذي لم أكن كذلك أعلم به، فبدا الأمر كأنما تم شرح المبهم بالمبهم!

ثم قرأتُ شرحاً لهذا السجل العام فوجدت أنّه بالفعل شرح يلائم المبتدئين غير المختصين في التقنية.

لكن لعلّيَ الآن أقوم في هذا المقال بشرح أوجه التشابه والاختلاف في مسرح المحاسبين.

يجدر بنا أن نعرّفُ تقنية البلوكتشين أولاً: البلوكتشين هي التقنية والمحرّك الأساسي للعملات الرقميّة مثل البتكوين، والهدف منها تتبع تاريخ التحويلات المتعلقة بهذه العملة.

يعتقد على نطاق واسع أنّ البلوكتشين من الممكن أن يتم استخدامها في تطبيقات أعمّ من العملات الرقميّة وبنفس فكرة التتبع للأصول مثل تاريخ مِلكيّة أرض معينة والتحقق منها بشكل حالي وآني، ربما تسأل وما الفرق بينها وبين وزارة العدل؟ والجواب: أنّ البيانات المتعلقة بتاريخ أرض معينة في وزارة العدل تكون مخزنةً في مكان واحد هو الوزارة، بينما يمكِّن استخدام البلوكتشين من خلال تخزينها بجميع الأجهزة المتّصلة بالنظام دون التحكّم بها من جانب جهة معينة.

كيف شرح «السجل العام» تقنية البلوكتشين أو «سلاسل الكتل»؟

في الحقيقة أنّه قام بشرح المفهوم الأساسي، أنّ البيانات الموجودة عبارة عن بيانات متسلسلة لا يمكن التعديل عليها دون التأثير على ترابط هذه السلسلة.

ولكي يكتمل وصف البلوكتشين من خلال السجل العام يمكن أن نقوم بتصور أنّ هذا السجل لا يسمح بإضافة البيانات إلا من قبل الأشخاص المخولين، وكل شخص مخوّل لديه قلم خاص، بلون خاص مميز له، لكن الملفت في الأمر أنّه وبالرغم من أنّ أولئك الأشخاص لديهم الصلاحية للتسجيل إلا أنّ ذلك يتم دون معرفة هُويّاتهم الحقيقية.

من ناحية أخرى هنالك فرق جوهري بين السجل العام والبلوكتشين وهو أنّ السجل العام بشكل أو بآخر يتم التحكّم به من قِبل طرف مستقل بينما في البلوكتشين لا يوجد طرف يستطيع التحكم بكامل العمليات بحيث أنّ هذا السجل يكون متعدد النسخ في جميع الأجهزة وبالتعديل على أحدها يتم تحديث الأخريات.

في الوقت الراهن توجد العديد من المحاولات الجادّة عالمياً لإيجاد تطبيقات حقيقية واقعية فعّالة للبلوكتشين خارج نطاق العملات الرقميّة الذي لا يبدو بالسهولة بمكان إذا ما تم مقارنتها بالحلول التشفيرية الأخرى التي لا تستدعي استخدام البلوكتشين.

يعتقد أنّ هذه التقنية أيضاً سوف تكون أساساً لمفهوم انترنت جديد والأيام كفيلة بإثبات هذا الأمر من عدمه.

الهيئة تحتفل باليوم العالمي للمحاسبة

شاركت الهيئة في الاحتفال باليوم العالمي للمحاسبة الذي يوافق العاشر من نوفمبر من كل عام، حيث أقامت أجنحة تعريفية في كليات الإدارة والأعمال في عدد من الجامعات تحت شعار "محاسب المستقبل" لرفع الوعي المهني لدى طلاب وطالبات أقسام المحاسبة.

واستمرت الفاليات المقامة لثلاثة أيام تخللها عقد ندوات تعريفية عن مستقبل المهنة والشهادات المهنية التي تقدمها الهيئة ودورها في تعزيز الفرص الاستثمارية والعلمية وشغل الوظائف القيادية.

وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور أحمد المغامس أن مهنة المحاسبة والمراجعة تعدّ أحد ممكنات الاقتصاد الوطني نحو تعزيز تنافسية الأعمال وجذب الاستثمارات ومواكبة النمو المتسارع. وأضاف أن القطاع المحاسبي يشهد تطورًا ملحوظًا، وذلك بما هيأته الهيئة من بيئة تنظيمية وتأهيلية لرفع جودة الأداء وتحفيز للقطاع بالبرامج والمبادرات وتشجيع ممارسة المهنة ودعم ممارسيها بتقديم خدمات ذات جودة عالية.

يذكر أن إقامة مثل هذه الفعاليات من قبل الهيئة يأتي من حرصها على رفع الوعي المهني والمستوى الثقافي لدى الطلاب والطالبات، وتشجيعهم للتسجيل بعضوية الطالب في الهيئة، التي تسهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم المهنية وتقدم لهم العديد من المزايا.

أرقام فعاليات

اليوم-العالمي-للمحاسبة

12 جناحاً في عدد من الجامعات

+11.000 زيارة طلابية

8 ندوات تعريفية بالمهنة

+1.600 مستفيد ومستفيدة من الندوات

رائد بن عبدالكريم الأحمدي
رقيب ـ القوات الخاصة لأمن الطرق

شهادة SOCPA أيقظتني من سُباتٍ عميق

كانت حياتي تسير على وتيرة اعتيادية، كأي موظف، أقصى ما يحلم به هو الحصول على راتبه في نهاية كل شهر، إلى أن جاء ذلك اليوم الذي غيّر مجرى حياتي، حين طلبت مني زوجتي الذهاب إلى الكلية لتغيير تخصصها بعد أن تم وضعها في تخصص المحاسبة على غير رغبتها، وبعد أن باءت كل المحاولات في تغيير تخصصها بالفشل، لجأت إلى الإنترنت لأبحث عن مستقبل تخصص المحاسبة (الذي لم أسمع به من قبل) لأقنعها به، حينها وقعت عيني على موضوع في أحد المنتديات يتحدث عن شهادة الزمالة التي أبهرتني وأنا اقرأ عنها، لأجد نفسي طالباً منتظماً في تخصص المحاسبة بعد انقطاع طويل عن مقاعد الدراسة، سالكاً طريق طويل وشاق لشرف الحصول عليها.

وبفضل الله تخرجت انتظاما بمعدل ٤,٩٨ بالترتيب الأول على الكلية، وبعد ذلك بدأت رحلة الزمالة وقررت حينها البدء بمادة المحاسبة لحبي لها، وبفضل من الله اجتزتها بدرجة ٨٤ مما كان له الأثر الكبير في رفع معنوياتي وشحذ همتي، ثم اجتزت بقية المواد في الدورتين التاليتين، وبذلك حصلت على شهادة الزمالة باجتياز جميع المواد من المحاولة الأولى معتمدًا على الله أولا ثم على ذاتي ومتسلحاً بالمعارف والمعلومات التي اكتسبتها أثناء دراستي الجامعية.

وأنصح كل من يود نيلها أن ينفض عنه غبار التردد والخوف والبدء في ارتقاء الدرجة الأولى في سلم المثابرة والكفاح للحصول عليها، فشهادة الزمالة وسام يستحق أن يجتهد المرء من أجله، فقد زادني شرف الحصول عليها ثقةً واعتزازاً بنفسي، كون هذه الشهادة تمنح حاملها كنزاً من المعارف وتفتح له أبواب من الفرص المهنية المتنوعة.

وأقدم خالص شكري وعظيم امتناني لعائلتي العزيزة وأساتذتي الكرام وأصدقائي المخلصين ولكل الزملاء والزميلات على الدعم اللامحدود الذي منحوه لي، والشكر الوافر للهيئة على العمل التنظيمي والإشرافي الذي تضطلع به وتواليه بجد واجتهاد، حتى جعلت المملكة من بين الدول الأكثر تقدماً في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، وهي بذلك تلهم الراغبين كل يوم وتحفزهم وتحبب إليهم هذه المهنة وتنور طريقهم إلى أن توشحهم بنوط الزمالة، وختاما شكر خاص لصاحب ذلك الموضوع الذي ألهمني وأيقظني من سباتي سعادة الدكتور مصعب الجعيد ومن حسن القدر أن مشواري ابتدأ بموضوعه وانتهى باتصال منه يزف فيه خبر حصولي على الزمالة.

وزير التجارة يعتمد اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة

اعتمد معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة، والتي من شأنها أن تسهم في تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، ورفع مستوى الجودة والكفاءة، وضبط مزاولتها بما يحقق متطلبات وأهداف نظام المحاسبة والمراجعة الجديد.

ونصّت اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة المعتمدة على شرط الاعتداد بالشهادة الجامعية أو أيّ مؤهل أعلى في تخصص ذي علاقة بالمهنة، من أجل الحصول على الترخيص، وحددت مدة الترخيص لمزاولة المهنة دون تفرغ بثلاث سنوات، وألا تقل نسبة ساعات المراجعة عن (6%) من مجموع ساعات كل عملية مراجعة قام بإصدار تقرير مراجعة بشأنها، وألا تزيد الساعات المخصصة له خلال العام على (ألف) ساعة عمل.

وجاء نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد الذي صدرت موافقة اعتماده مؤخرًا من مجلس الوزراء مواكبًا لبرامج وأهداف رؤية المملكة 2030 التي ترمي لبناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، ولا سيما في ظل التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال في المملكة، وتنامي عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمارات.

اللائحة التنفيذية لنظام مهنة المحاسبة والمراجعة

المادة الأولى:

01

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه اللائحة المعاني المبينة أمام كل منها في المادة (الأولى) من نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 59) وتاريخ 27 /07 /1442 هـ.

02

يقصد بكلمة "السجل" أينما وردت في هذه اللائحة: قاعدة بيانات المحاسبين القانونيين وكل ما يطرأ عليها من تعديلات أو تغييرات.

المادة الثانية:

ينشأ السجل في الهيئة ويحتوي على البيانات الآتية:

01

اسم المحاسب القانوني ورقم هويته، وتاريخ الترخيص له في مزاولة المهنة ورقمه وتاريخ انتهائه، وبيانات التراخيص السابق إصدارها له.

02

اسم المكتب أو الشركة التي يزاول المحاسب القانوني المهنة من خلاله.

03

أسماء الشركاء في الشركة المهنية مقرونة بالبيانات المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة لكل شريك.

المادة الثالثة:

يشترط للاعتداد بالشهادة الجامعية أو أي مؤهل أعلى في تخصص ذي علاقة بالمهنة ما يأتي:

01

أن تكون الشهادة في أحد تخصصات العلوم الإدارية أو فروعها شريطة أن يكون طالب الترخيص مستكملاً (إحدى وعشرين) ساعة في المحاسبة أو فروعها، أو ما تعدّه الهيئة معادلاً لها.

02

أن يجتاز طالب الترخيص البرنامج التدريبي التأهيلي الذي تعده الهيئة الخاص بمزاولة المهنة.

المادة الرابعة:

يعتد بمدد الخبرة العملية التي تقضى في الجهات الآتية:

01

مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة التي يكون قد مضى على مزاولتها المهنة (ثلاث) سنوات على الأقل، على أن يكون لديها محاسب قانوني ذو خبرة لا تقل عن (خمس) سنوات من حصوله على الترخيص.

02

الجهات الحكومية، والشركات المساهمة والمنشآت الأخرى التي يكون قد مضى على مزاولتها النشاط (ثلاث) سنوات على الأقل على أن يكون لديها قوائم مالية مراجعة من قبل محاسب قانوني، وأن يكون لدى طالب الترخيص خبرة في عمل ذي طبيعة إشرافية على أعمال المحاسبة والمراجعة الداخلية.

المادة الخامسة:

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (الثالثة) من النظام، يراعى في طالب الترخيص غير المتفرغ ما يأتي:

01 ألا تتجاوز مدة مزاولته المهنة دون تفرغ (ثلاث) سنوات، ويدخل في حساب هذه المدة كل مدة سُمح له فيها بمزاولة المهنة دون تفرغ.

02 ألا تقل نسبة ساعات المراجعة عن (6%) من مجموع ساعات كل عملية مراجعة قام بإصدار تقرير مراجعة بشأنها، وألا تزيد الساعات المخصصة له خلال العام على (ألف) ساعة عمل.

03 ألا يقدم خدمات المراجعة للشركات المساهمة والبنوك وشركات التمويل والهيئات والمؤسسات العامة.

المادة السادسة:

01 مع مراعاة أحكام المادتين (الثالثة) و(الرابعة) من النظام، يقدم طلب الترخيص وفق النماذج والإجراءات التي تحددها الهيئة.

02 يجب أن يكون الطلب مستوفياً البيانات والمرفقات التي تحددها الهيئة.

03 للهيئة عند دراسة الطلب إجراء ما يلزم للتحقق من صحة البيانات المقدمة من طالب الترخيص، وعلى مقدم الطلب استيفاء ما يلزم في مدة لا تتجاوز (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك، وإلا عُدّ الطلب كأن لم يكن.

04 تنظر الهيئة في الطلب المستوفي جميع البيانات والمرافقات، وترفع توصيتها إلى الوزارة خلال (خمسة) أيام عمل، ويلتزم مقدم الطلب بسداد مقابل مالي لإصدار الترخيص قدره (ألف) ريال.

05 تبت الوزارة في الطلب خلال مدة لا تزيد على (خمسة) أيام عمل.

06 تكون مدة الترخيص للمتفرغ لمزاولة المهنة (خمس) سنوات، ولغير المتفرغ (ثلاث) سنوات.

07 مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالمرخص له غير المتفرغ الواردة في المادة (الخامسة) من اللائحة، يكون تجديد الترخيص قبل انتهائه (بتسعين) يوماً على الأقل.

المادة السابعة:

يلغى الترخيص في أي من الحالات الآتية:

01 عدم توافر أي من الشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من النظام.

02 طلب المحاسب القانوني إلغاءه، على ألا يكون لديه أي عمليات محاسبة ومراجعة قائمة أو التزامات معلقة لعملاء أو موظفين يعملون لديه، وللهيئة اتخاذ ما يلزم للتحقق من ذلك.

03 وفاة المحاسب القانوني.

المادة الثامنة:

01

يلتزم المقيد في السجل- سواءً كان شخصاً طبيعيًّا أو اعتباريًّا- بتزويد الهيئة سنويًّا، أو كلما لزم الأمر، بالبيانات الآتية:

أ

أي معلومات وبيانات تمكن الهيئة من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسب القانوني أو الشركة التي يزاول العمل المهني من خلالها، وطبيعتها، ومدى التزام المكتب أو الشركة بأحكام النظام ولائحته ومعايير المحاسبة والمراجعة ومعايير جودة الأداء المهني وقواعد سلوك وآداب المهنة.

ب

أسماء المنشآت التي يتولى المراجعة لها.

ج

القوائم المالية التي راجعها والتقارير التي أعدها عنها وذلك عن طريق إيداعها عبر برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية (قوائم)، أو أي وسيلة أخرى يصدر بتحديدها قرار من المجلس.

د

الأعمال المهنية الأخرى التي قام بها وأنواعها وفقاً للإجراءات التي تحددها الهيئة.

02

يجب على المحاسب القانوني في جميع الأحوال إعداد نسخة إلكترونية من ملف الارتباط والتقارير والقوائم المالية خلال (أربعة) أشهر من تاريخ إصدار التقرير، ويضع المجلس ضوابط حفظ النسخ الإلكترونية.

المادة التاسعة:

ما لم يتطلب نظام العمل والقرارات ذات العلاقة به نسبة أعلى من النسب المبينة فيما يأتي، يجب على مكتب المحاسب القانوني المرخص له أو الشركة المهنية التي يزاول العمل المهني من خلالها توظيف نسبة محددة من السعوديين الفنيين من مجموع عامليه الفنيين لا تقل عن النسب المبينة فيما يأتي:

عـــدد الموظفيـــــــن	النسبة
من موظــف واحد إلى (20) موظـفاً	30%
من (21) موظفاً إلى (30) موظفاً	35%
من (31) موظفاً إلى (40) موظفاً	40%
من (41) موظفاً إلى (100) موظف	45%
أكثر من (100) موظف	50%

ويراعى تطبيق النسب تدريجيًّا خلال مدة أقصاها (خمس) سنوات من صدور اللائحة. ويضع المجلس الضوابط التي ينطبق عليها وصف العاملين الفنيين الوارد في هذه المادة.

المادة العاشرة:

01

يجب على المحاسب القانوني عند بيان الحد الأقصى لارتباطات عمليات المراجعة التي يمكنه الإشراف عليها- سواءً كان يزاول العمل من خلال مكتب خاص أو من خلال شركة مهنية- الالتزام بما يأتي:

أ

ألا تقل ساعات الإشراف عن (5%) من مجموع ساعات كل تقرير صادر عنه.

ب

ألا تزيد ساعات الإشراف خلال العام المالي للمكتب أو الشركة على (ألف وسبعمائة) ساعة عمل.

02

استثناءً من الفقرة (1/ب) من هذه المادة، تكون ساعات المراجعة للمحاسب القانوني (ألفين ومائتي) ساعة عمل كحد أقصى في حال تحقق الضوابط المنصوص عليها في لوائح الهيئة.

المادة الحادية عشرة:

يحظر على المحاسب القانوني قبول أي عمل له فيه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في جميع الحالات المبينة ضمن قواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة من الهيئة، ويجوز للمحاسب القانوني أن يراجع حسابات الشركات التي له مصلحة فيها بشرط التصرف في هذه المصلحة قبل قبول عملية المراجعة.

المادة الثانية عشرة:

01

في حال توقف المحاسب القانوني أو إيقافه- سواء أكان يزاول المهنة من خلال مكتب خاص أم من خلال شركة مهنية- عن العمل لأي سبب من الأسباب بصورة مؤقتة أو نهائية، فعليه اتباع الإجراءات الآتية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ توقفه أو إيقافه:

أ

إخطار الهيئة بأسباب التوقف أو الإيقاف ومدته.

ب

إخطار الهيئة بالعمليات التي يقوم بمراجعتها والتي ستتأثر بفترة التوقف أو الإيقاف، والإجراءات التي ستتخذ لحفظ حقوق عملائه، وأن ينسق مع الهيئة في كيفية معالجة الآثار المترتبة على توقفه أو إيقافه.

02

يلتزم الشركاء في الشركة المهنية عند توقف أو إيقاف أي من شركائهم بصفة نهائية باتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة وفقاً لنظام الشركات المهنية وإخطار الهيئة بإجراءات إسناد الأعمال التي يشرف عليها الشريك المتوقف أو الموقف إلى الشركاء الآخرين المرخص لهم.

03

إذا رغب المحاسب القانوني غير المتفرغ لمزاولة المهنة وفقاً للنظام في التوقف عن مزاولة المهنة بصورة مؤقتة؛ فيجب ألا تزيد مدد توقفه على (ستة) أشهر كحد أقصى طوال المدة التي يُسمح له فيها بمزاولة المهنة دون تفرغ.

المادة الثالثة عشرة:

للهيئة في حال توقف المحاسب القانوني الذي يزاول المهنة من خلال مكتب خاص عن مزاولة المهنة أو إيقافه بشكل نهائي أو لمدة يترتب عليها الإضرار بالعملاء أو الغير، دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة (الثانية عشرة) من اللائحة، اتخاذ أي من الإجراءات الآتية:

01

حصر العمليات المعلقة لدى مكتبه وبيان الحقوق والالتزامات المترتبة على المكتب.

02

تعيين محاسب قانوني مرخص له في مزاولة المهنة يتولى تصفية جميع العمليات القائمة في تاريخ التوقف أو الإيقاف وتصفية حقوق العاملين والالتزامات وأي حقوق أخرى.

03

تحديد المقابل المالي المستحق لها وللمحاسب القانوني المعين نظير هذا العمل.

المادة الرابعة عشرة:

01

تعد الهيئة البرامج الخاصة باتخاذ التدابير التقويمية الملزمة على المحاسب القانوني المخالف وفقًا للمادة (السادسة عشرة) من النظام، وتشرف على مدى تقدمه فيها.

02

يلتزم المحاسب القانوني المخالف بأداء المقابل المالي- المحدد من قبل الهيئة- نظير اتخاذ التدابير التقويمية الملزمة عليه.

المادة الخامسة عشرة:

تنشر اللائحة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ العمل بالنظام.

استطلاع الرأي..

حيال التعديلات المدخلة
على القواعد العامة لاختبار الزمالة

انطلاقًا من الدور المنوط بالهيئة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، قامت الهيئة بإجراء تعديلات على هيكلة اختبار الزمالة لمواكبة التطورات الحديثة في المهنة بما يخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعزز من مكانة الشهادة محليًا ودوليًا، وذلك بعد مشاركة آراء المختصين والمهتمين. وفي هذا الصدد قامت الهيئة بإجراء عدة دراسات لاحتياجات السوق المحلية، وقد روعي فيها المقارنة مع أفضل الممارسات الدولية؛ وذلك بهدف تطوير القواعد التنظيمية لاختبار الزمالة، وفي هذا العدد نعرض عليكم أبرز التعديلات في القواعد.

المتقدم لن يتأثر بالتعديلات
الا بعد انقضاء أربع سنوات

موعد التطبيق:
تطبيق التعديلات الجديدة مقترح أن يكون بدءًا من اختبارات الدورة الأولى 2023م
المتقدم الذي اجتاز مواد (المحاسبة/ الزكاة والضريبة/ فقه المعاملات) قبل الدورة الأولى 2023م لن يتأثر بالتعديلات المدخلة إلا بعد انقضاء فترة أربع سنوات ميلادية من تاريخ اجتيازه للمادة وعدم اجتيازه لباقي مواد الاختبار.

أبرز التعديلات على هيكلة اختبار الزمالة:

تقسيم مادة "المحاسبة" إلى مادتين منفصلتين: "المحاسبة المالية" و"المحاسبة الإدارية والحكومية" ليصبح عدد مواد الاختبار 6 مواد

زيادة الوقت المخصص لمادة "الزكاة والضريبة" من 3 إلى 4 ساعات

تغيير اسم مادة "فقه المعاملات" إلى مادة "بيئة الأعمال" وإضافة موضوعات جديدة ذات علاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة

الهيئة في 5 أعوام

تحقيق 232 هدفاً لتطوير المهنة والارتقاء بالخدمات المحاسبية

خطت الهيئة خطوات حثيثة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لمواكبة المستجدات وفق أفضل الممارسات العالمية، والارتقاء بخدمات المهنة من أجل الإسهام في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، ومنذ الإعلان في 2016م عن رؤية المملكة 2030 الطموحة وحتى العام 2020م، وخلال الأعوام الخمس الماضية حددت الهيئة 232 هدفًا تحققت بالكامل. وجاءت تلك المستهدفات ضمن 36 توجهًا استراتيجيًا، لتمثل إنجازات حققتها الهيئة طوال هذه الفترة.

أولًا: التحول نحو اعتماد المعايير الدولية

مثّل قرار تطبيق المعايير الدولية في المملكة نقطة مرجعية لبداية رسوخ المهنة واتساقها مع الممارسات الدولية، وأدى انتقال الهيئة من المعايير المحلية إلى الدولية لمرحلة تطويرية تستدعي تطبيق المعايير الدولية في المواضيع التي لا تغطيها المعايير المحلية.

5 مراحل في رحلة التحول

01 اعتماد مشروع خطة التحول إلى المعايير الدولية.

02 تفويض اللجان الفنية بتحديث خطة التحول وتطبيق المعايير حال اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة.

03 اعتماد مجلس إدارة الهيئة تطبيق المعايير الدولية.

04 التطبيق الإلزامي للمعايير في الشركات المدرجة في السوق المالية.

05 تطبيق المعايير في بقية الشركات الأخرى.

آثار التحول:

01 تقدم المملكة في مؤشر قوة معايير المحاسبة 22 مركزًا.

02 جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

03 تقديم معلومات مالية تنطوي على الشفافية.

المملكة تتقدم 22 مركزًا في مؤشر قوة معايير المحاسبة

تراعي الهيئة بدقة أهمية تطبيق المعايير الدولية بطريقة صحيحة؛ ولذلك أرست في مشروع تحولها دعائم تنفيذية تطبق على كل معيار من معايير المراجعة أو المحاسبة الدولية.

إنجازات الهيئة في مجال اعتماد وتطبيق المعايير الدولية

01 تطبيق 110 معايير دولية في المملكة

02 اعتماد 42 معيارًا دوليًا في المحاسبة

03 4 إصدارات تحدث المعايير منذ اعتمادها

04 34 تحديثًا للمعايير المعتمدة

05 الحصول على حقوق وترجمة المعايير الدولية

06 إصدار 30 دليلًا إرشاديًا لتحسين عمليات المحاسبة والمراجعة

ثانيًا: التدريب والتأهيل

اهتمت الهيئة برفع مستوى أداء ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة، خلال الخمس سنوات (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) الماضية بطرحها برامج تدريبية للممارسين في القطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص، أو المقبلين على دخول المهنة من خريجي المحاسبة من الكوادر الوطنية وتطوير قدراتهم المهنية وتهيئتهم لسوق العمل.

وواكبت الـهيئة تحديـثات المهنة ومتطلبات تطوير قطاع المحاسبة والمراجعة باستـحداث خمس شهادات جـديدة، بالإضافة إلى شهادة اختبار زمالـة الهيئة لتصبح 6 شهادات مهنية تقدمها الهيئة.

شهادة اختبار زمالة الهيئة

شهادة اختبار فني المحاسبة

شهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة

شهادة اختبار المعايير الدولية في التقرير المالي

شهادة اختبار برنامج المسار التدريبي في المحاسبة الحكومية

شهادة اختبار برنامج المسار التدريبي في المراجعة الحكومية

التدريب والتأهيل في 5 أعوام

1.101
برنامجاً تخصصياً لتأهيل منسوبي المهنة

25.496
متدرباً

8.509
متدربين في الدورات المتخصصة

3.762
متدربًا في برامج القطاعات الحكومية والمؤسسات العامة

8.283
متدربًا في الدورات الخاصة

4.942
متدربًا تأهلوا للاختبارات المهنية

البرنامج التأهيلي لاختبار الزمالة

138 دورة
3.315 متدربًا

البرنامج التأهيلي لأخصائي ضريبة القيمة المضافة

23 دورة
1.178 متدربًا

البرنامج التأهيلي لفني المحاسبة

9 دورات
135 متدربًا

البرنامج التأهيلي للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)

72 دورة
1.693 متدربًا

البرنامج التأهيلي للمحاسبة والمراجعة الحكومية

137 دورة
3.118 متدربًا

ثالثًا: الترخيص والعضوية:

تماشيًا مع تنامي عدد الشركات وارتفاع حجم الاستثمارات وحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمحاسبين قانونيين حرصت الهيئة على زيادة أعداد المرخصين؛ حيث قامت بتنفيذ اختبار الزمالة بمختلف مدن المملكة مما انعكس على:

زيادة أعداد المرخصين بنسبة **98 %**.

إصدار **214** ترخيصًا خلال **5** أعوام.

زيادة عدد المرخصين إلى **436** مرخصًا حتى نهاية عام 2020

زيادة عضوية الهيئة إلى **99.050** عضواً.

من بينهم **4900** طالب وطالبة وذلك من خلال عضوية الطالب.

نسبة الزيادة في إصدار التراخيص

أثار برنامج التسجيل المهني

01 المساهمة في رفع نسب التوطين في مهنة المحاسبة

02 دراسة معدل الانكشاف المهني في المهن المحاسبية

03 التأكد من كفاءة العاملين في مهن المحاسبة

70.184 محاسبًا ينتمون للمهنة:

اتجهت الهيئة لتسجيل جميع العاملين بالقطاع المحاسبي بالمملكة، حيث أدى إطلاق برنامج التسجيل المهني إلى تسجيل 70.184 محاسبًا غير سعودي بالهيئة؛ وذلك من خلال ربط رخصة العمل بالتسجيل في الهيئة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ويرتبط بالهيئة اعتماد ممارسي مهنة المحاسبة والمهن المكملة أو المساندة لها من المحاسبين الوافدين؛ وذلك أحد الشروط الواجب تحقيقها لدى التقديم لخدمات إصدار وتجديد رخص العمل وتعديل المهن المحاسبية.

رابعاً: جودة الأداء المهني بمطابقة المعيار الدولي لرقابة الجودة

لم تقف جهود الهيئة في مطابقة المعايير الدولية عند المحاسبة والمراجعة، بل اتجهت لرقابة الجودة وأعمال الفحص الميدانية لمكاتب المحاسبة والمراجعة، والتي سعت الهيئة بدورها لتطوير برامجها وأدلة عملها.
وطورت إدارة مراقبة جودة الأداء المهني إجراءاتها وقوائم الفحص الخاصة بأعمال الفحص الميداني بما يتطابق مع المعيار الدولي لرقابة الجودة والمعايير الدولية للمراجعة والمحاسبة.
وتتولى مراقبة الجودة التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة، وكذلك القواعد المهنيــة الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة، كما تختص بتطوير وتنفيذ برنامج المراقبة ووضع التنظيم الإداري المناسب واللازم لمتابعته.

مستهدفات البرنامج:

- التزام المرخصين بالمعايير المهنية
- تنفيذ قواعد الترخيص والأنظمة
- استمرار فعالية الأداء
- ترسيخ أخلاقيات المهنة
- تطوير الأداء المهني
- الارتقاء بمستوى الخدمات
- زيادة الثقة في الخدمات

6700 عملية فحص لرفع جودة أداء مكاتب وشركات المحاسبة

اعتنت الهيئة بفحص ودراسة البيانات والمعلومات الدورية التي تقدمها مكاتب وشركات المحاسبة وتقييم الرقابة النوعية للجودة لديها ومدى التزامها بالمعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة، وأجرت فحصها على 5,700 نموذج مقدم.
ونفذت الهيئة فحصاً ميدانياً على مكاتب وشركات المحاسبة للتأكد من التزام المحاسبين القانونيين بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة والتعليمات المهنية الأخرى الصادرة عن الجهات المختصة، وقامت الهيئة بفحص قرابة 1,000 ملف لأوراق عمل مراجعة القوائم المالية بالإضافة إلى برامج الجودة المعمول بها لدى المكاتب والشركات.

تصنيف أعمال الفحص وبياناته لرفع جودة الأداء

صنفت الهيئة 8,270 ملاحظةً في مختلف أعمال الفحص الميداني خلال عام 2020م، وذلك لضمان تنفيذ معايير الجودة وتحسين الأداء، وأنجزت إدارة جودة الأداء المهني تصنيف كافة أعمال الفحص الميداني السابقة وبناء قاعدة ذات جودة عالية لبيانات الفحص ونتائجها.

تأهيل المكاتب المتوسطة لمراجعة المنشآت المالية

أطلقت الهيئة مبادرة لتأهيل المكاتب المتوسطة لمراجعة المنشآت المالية منذ عام 2018م، أدت لتأهيل 10 مكاتب للمراجعة المتوسطة في مراجعة البنوك والمنشآت المالية، وذلك بالشراكة مع البنك المركزي السعودي، وستعمل المبادرة على تقديم مكاتب متوسطة مؤهلة لمراجعة المنشآت المالية بنهاية عام 2022م.

تأهيل المكاتب الصغيرة وزيادة جودة آدائها

تأتي مبادرة تأهيل المكاتب المحلية لزيادة رقابة إدارة جودة الأداء المهني في عام 2020م، والتي أدت لإطلاق عدد من ورش العمل لتأهيل وزيادة جودة المكاتب المحلية، كما انعكست على الأداء بالحد من المخالفات المهنية في تقارير المراجعة الصادرة على القوائم المالية.

16 مبادرةً لتسيير الأداء وفق معايير الجودة

01 تقرير الشفافية حول مكاتب المحاسبة.

02 خدمة التحقق من هوية ممثل مكتب المحاسبة

03 الدليل الاسترشادي لممارسة الأعمال.

04 الدليل الاسترشادي للرقابة النوعية للجودة.

05 الدليل الإرشادي للمكاتب الجديدة.

06 الدليل الإرشادي لملاحظات الفحص المتكررة لدى المكاتب.

07 ترجمة واعتماد معيار رقابة الجودة الدولي رقم 1.

08 الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال.

09 الدليل الإرشادي لتقارير المراجع المستقل (عربي/ إنجليزي).

10 الدليل الإرشادي لمراجعي الحسابات خلال أزمة كورونا.

11 أتمتة جميع إجراءات الفحص.

12 تطوير برامج وأدلة الفحص.

13 إطـلاق منصـة البلاغـات المهنية.

14 اعتماد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني.

15 تصنيف جميع أعمال الفحص.

16 بناء قاعدة بيانات عن مكاتب المحاسبة وتصنيف فحصها.

الإصدارات المهنية تسعى
لنشر المعارف الحديثة
في مجال المحاسبة

خامسًا: خدمة المجتمع:

أدت جهود الهيئة في خدمة المجتمع إلى عقد 252 فعالية مجتمعية لغرض تحقيق التفاعل مع الجميع ونشر الثقافة المحاسبية والمالية بالإضافة إلى خدمة 264.877 مستفيدًا عبر مراكز الاتصال التي أسهمت منذ إطلاقها عام 2018 في تسهيل سبل التواصل وتقديم جميع الخدمات للمستفيدين، وتؤكد الهيئة سعيها في تأسيس المعرفة ونشر المعارف الحديثة في مجال المحاسبة وذلك عبر إصدارات مهنية وعلمية تجاوزت الـ60 منتجًا.

83 فعالية مهنية أبرزها:

2016
العصر الجديد للتكنولوجيا المحاسبية «المحرك الأساسي للتغيير»

2017
دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تحقيق الرؤية

2018
مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل

2019
دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز النزاهة

2020 منتدى المحاسبين

33000 زائر

70 متحدثًا دوليًا ومحليًا

8 جلسات حوارية

24 ورشة عمل بشهادات معتمدة

4000 مستفيد من ورش العمل

1000 مقعد تعليمي مجاني لبرنامجي الزمالة وضريبة القيمة المضافة

1000 مكرّم من الحاصلين على شهادتها المهنية

وشاركت الهيئة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية والتعاون مع الجهات الأخرى في كل ما من شأنه النهوض بالمهنة، حيث شاركت الهيئة خلال الخمس سنوات (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) في 26 فعالية دولية كان من أبرزها:

01 مجموعة الأدوات المالية الإسلامية.

02 مجموعة الاقتصادات الناشئة.

03 مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.

04 مجموعة معدي المعايير في منطقة آسيا وأوقيانوسيا.

05 معدي معايير المحاسبة في العالم.

06 دول مبادرة الحزام والطريق.

60 منتجاً تعليمياً ومهنياً

تهتم الهيئة بتقديم إصدارات علمية تؤسس المعرفة وتقدم الخبرة المهنية للمحاسبين والمراجعين وطلاب المحاسبة حيث قامت بإصدار 60 منتجاً تعليمياً ومهنياً خلال السنوات الخمس وشملت:

07

كتب تعليمية

لنقل أفضل المقررات التعليمية على المستوى الدولي ولتطوير المناهج التعليمية في تخصصات المحاسبة، أتمت الهيئة خلال السنوات الخمس ترجمة 7 كتب تعليمية تعد من المراجع المهمة في مجال المحاسبة والمراجعة.

03

معايير دولية

في إطار رسالة الهيئة نحو تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وتماشياً مع جهودها في تنفيذ التحول للمعايير الدولية قامت الهيئة بترجمة المعايير الدولية للتقرير المالي.

30

دليلاً ارشادياً

سعياً من الهيئة في توفير أدله إرشادية متنوعة في مجال المحاسبة والمراجعة قامت الهيئة بإصدار 30 دليلاً تحتوى على إرشادات تطبيقية تغطي معظم جوانب المعايير المهنية تساعد في تكوين فهم واستيعاب أكثر جوانب المعايير.

20

عدد من مجلة المحاسبون

تصدر الهيئة مجلة دورية مهنية تعني بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير المهنة والارتقاء بها ويعد إصدار مجلة «المحاسبون» لبنة أخرى تضاف إلى الجهود التي بذلت وتبذل لتطوير وتعزيز المهنة في المملكة حيث قامت الهيئة بإصدار 20 عدداً خلال خمس سنوات (2016-2020) اشتملت على مواضيع متنوعة.

76 زيارة جامعية

تعزيزا للمسؤولية الاجتماعية لدى الهيئة ودورها في نشر الثقافة المحاسبية وإثراء المعارف والتوجيهات لدى طلبة المحاسبة قامت الهيئة بعمل 76 زيارة لجامعات حكومية وأهلية.

67 اتفاقية محلية ودولية

يشمل هذا الجانب تفعيل أوجه التعاون مع الجهات المهنية والدولية والمحلية وكل مامن شأنه النهوض بالمهنة . حيث قامت الهيئة بتوقيع شراكة استراتيجية مع 67 جهة مهنية.

عضويات دولية جديدة

انعكس مستوى الأداء المميز الذي وصلت إليه المهنة في المملكة خلال السنوات الخمس الماضية على انضمام الهيئة لعدد من العضويات الدولية حيث أصبحت في مصاف الهيئات المهنية الدولية التي يستعان بها وبأعضائها للمشاركة في المجالس واللجان الدولية شمل ذلك:

IFRS International Financial Reporting Standards

عضويـة مجلـس أمـناء مؤسسـة معاييـر المحاسبة الدوليـة.

BRNN

الانضمام لمجموعـة دول الحزام والطريق.

UNITED NATIONS UNCTAD

الانـضمـــام إلـى الفريق الحكومي الدولي المعنـي بمعايير المحاسبة الدولية والإبـلاغ التابعة لمنظمـة التعاون الخارجـي UNCTAD.

IFRS International Financial Reporting Standards

المجموعة الاستشارية للمالية الإسلامية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

2.400 منحة مجانية لاستقطاب الكودار الوطنية

تخصص الهيئة بشكل دوري منحاً مجانيةً للكوادر الوطنية، وذلك إسهاماً منها في توفير القدرات المواكبة للجهود التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث قدمت الهيئة 2400 منحةً تدريبيةً وتأهيلية لدخول اختبارات الزمالة وأخصائيي ضريبة القيمة المضافة شملت المتميزين من خريجي أقسام المحاسبة.

أنواع المنح:

1000	500	400	500
مقعد لدخول اختبار الزمالة	مقعد لدخول اختبار أخصائي الضريبة	مقعد لدخول الدورات التدريبية	منحة متفرقة خلال السنوات الماضية

سادسًا: التحول الرقمي

واكبت الهيئة تطورات برامج التقنية وتحديثاتها حيث أصبحت معاصرة لزمن التحول الرقمي باستحداث 13 خدمة إلكترونية وتطوير 3 خدمات.

تطوير الخدمات

01 خدمات أعضاء الهيئة الأساسيين

02 البوابة الخارجية للهيئة

03 البوابة الداخلية للهيئة

أنظمة وخدمات مستحدثة

01 نظام الفحص الميداني والتسليم

02 منصة عضوية الطالب

03 خدمة تحقق

04 خدمة تقرير الشفافية

05 منصة التهيئة والتدريب لاختبار الزمالة

06 منصة التوظيف الإلكتروني للمساهمة في توطين المهنة

07 نظام تخطيط الموارد ERP

08 خدمة التحقق من صحة الشهادات الصادرة عن الهيئة

09 نظام البلاغات الإلكترونية

10 نظام تقديم البيانات السنوية

11 منصة التدريب الإلكتروني

12 المكتبة الرقمية

13 نظام الاتصالات الإدارية وسير المعاملات

فحص البيانات السنوية إلكترونياً

أدى إطلاق المنصة الإلكترونية للبيانات السنوية للمكاتب منذ 2016م إلى تقديم البيانات السنوية من مكاتب المحاسبة إلى الهيئة إلكترونياً لإجراء عمليات الفحص الدورية، وأسهمت المنصة في زيادة فعالية وكفاءة فحص بيانات المكاتب وتفعيل التحول الرقمي في أعمال المحاسبة والمراجعة.

5700
نموذج سنوي
مُدخل رقمياً

100%
نسبة الفحص

خدمات مكتبية مرقمنة

أتاحت الهيئة عبر مكتبتها الرقمية منتجات مهنية تعتني بمختلف الجوانب المعرفية والعلمية التي تهم المراجعين والمحاسبين في مراحل التعلم والعمل، وتتيح الحصول عليها عبر مكتبتها الرقمية وفق التصنيف التالي:

- الكتب التعليمية
- حقائب التأهيل للاختبارات المهنية
- الإرشادات التطبيقية
- الأدلة والمعايير الدولية

40 كتاباً ومطبوعة	**74** منتجاً مرئياً
23 منشوراً مجانياً	**42** عدداً من المجلات

بأهميّة تخصص المحاسبة

أصدرت الهيئة دليلًا تعريفيًا لتخصص المحاسبة، يهدف إلى تعريف خريجي وخريجات المرحلة الثانوية، المقبلين على المرحلة الجامعية، بتخصص المحاسبة ومجالاته والأهميّة التي ينطوي عليها هذا العلم ومكانته في اقتصادات الدول، وتفرعاته المتعددة التي تمكنه من خدمة المجتمع.

واشتمل الدليل على إجاباتٍ لأهم الأسئلة الشائعة، التي تدور بذهن الطلاب وهم يخطون نحو الجامعة حول دراسة تخصص المحاسبة. وقدّم الدليل تعريفًا موجزًا عن الهيئة وأدوارها في النهوض بالمهنة وعنايتها بكل ما من شأنه الدفع بها إلى الأمام وتطويرها والارتقاء بمستواها.

عضوية الطالب:

تقدم الهيئة للطلبة "عضوية الطالب"؛ إذ يستطيع الطالب الحصول على هذه العضوية المجانية بمجرد التحاقه بكلية إدارة الأعمال، حيث يحصل الطالب من خلالها على خصومات متنوعة على رسوم الدورات التدريبية، وحضور الندوات والمؤتمرات واللقاءات المهنية التي تنظمها الهيئة والحصول على مطبوعات الهيئة المجانية وكافة المعلومات التي تتوافر عن النشاطات المهنية المختلفة.

شروط العضوية

1. أن يكون سعودي الجنسية.
2. أن يكون الطالب/ الطالبة مقيدًا أو ملتحقًا بإحدى المراحل التالية:

البكالوريوس (أو أي درجة أعلى) في إحدى كليات العلوم الإدارية من الجامعات السعودية أو الجامعات الأخرى المعترف بها.

أو دبلوم في المحاسبة من الجامعات أو الكليات أو المعاهد السعودية أو الجهات المماثلة المعترف بها.

خصومات عضوية الطالب على الدورات التدريبية التي تقدمها الهيئة وتشتمل على:

الدورات التدريبية المتخصصة	البرنامج التدريبي التأهيلي لاختبار الزمالة	البرنامج التدريبي التأهيلي لاختبار أخصائي ضريبة القيمة المضافة	البرنامج التدريبي التأهيلي لاختبار فني المحاسبة
%50	%50	%30	%30

مهنة المحاسبة:

تعتبر المحاسبة من العلوم الاجتماعية (الإنسانية) التي تهتم بالمعاملات التجارية التي ينتج عنها تبادل السلع والخدمات، وما يترتب عليها من آثار مالية وغير مالية على الأطراف المتبادلة. وقد ظهرت المحاسبة منذ القدم وتطورت مع مرور الأزمنة واستمرت في كونها جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد والأعمال.

مجالات المحاسبة:

تتميز المحاسبة باحتوائها على مجالات تخصصية متنوعة في مجال الأعمال بعد التخرج من الجامعة أو الكلية، وفيما يلي أمثلة على هذه المجالات:

مجال المحاسبة المالية:

تهتم المحاسبة المالية بتسجيل وتصنيف العمليات المالية التاريخية وتبويبها وعرضها في تقارير وقوائم مالية تصدر بشكل دوري، ويستفيد من هذه التقارير المالية المستثمرون والمرتقبون والدائنون الحاليون؛ لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الملائمة، كما يستفيد منها جهات أخرى من ذوي المصلحة كالموردين، والمنافسين وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

مجال المحاسبة الإدارية:

تهتم المحاسبة الإدارية بالتخطيط والرقابة وتقويم الأداء وتقديم الدعم والاشتراك في صنع القرارات الاستثمارية طويلة المدى (الاستراتيجية) وقصيرة ومتوسطة المدى (التشغيلية)، بتقديم معلومات وتقارير مالية وغير مالية للإدارة العليا (أطراف داخلية)، النفقات، وإقامتها في الوقت الذي تطلبه الإدارة لمساعدتها في اتخاذ قرارات ملائمة من شأنها ضمان استمرارية أعمال المنشأة وتحقيق أهدافها.

مجال المراجعة والرقابة الداخلية:

تسعى المراجعة الداخلية للتحقق من تطبيق السياسات والإجراءات المالية والإدارية داخل المنشأة بهدف حماية الأصول وضمان دقة البيانات والسياسات المالية التي يقوم على أساسها إعداد القوائم المالية والالتزام بالإجراءات والسياسات الإدارية وتحديد مكامن الخطر وتقويمها، وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى آليات الحوكمة الداخلية والتي تساهم في تحقيق أهداف المنشأة.

مجال المراجعة الخارجية:

تهتم المراجعة الخارجية بتدقيق الحسابات والقوائم المالية المعدة من إدارة المنشأة عن طريق مراجع خارجي مستقل لديه تأهيل مهني كافٍ بمزاولة المهنة ومرخص له نظامياً ؛ وذلك لإصدار تقرير حيال عدالة القوائم المالية من كافة النواحي الجوهرية، وأنه قد تم إعدادها وفق معايير التقرير المالي المعتمدة.

مجال المحاسبة في المنشآت غير الهادفة للربح:

تندرج الجهات الحكومية والجهات الخيرية وذات النفع العام ضمن الوحدات غير الهادفة للربح، وتهتم المحاسبة في هذا النوع من الوحدات بحصر وتنظيم الإيرادات والنفقات في الإدارات المالية في هذه الجهات وفق لمعايير محددة، ومن شأن المعلومات المحاسبية والتقارير التي يتم إعدادها عن هذه الوحدات أن تساهم في إعداد الموازنات السنوية للجهات لحصر الإيرادات والنفقات المتوقعة لهذه الوحدات.

مجال تصميم وتحليل النظم المحاسبية:

إن تصميم وتحليل النظم المحاسبية تساعد المنشآت على وضع أنظمة محاسبية تحتوي على وسائل الضبط والرقابة وتدفق المعلومات وإصدار التقارير المالية. بالإضافة إلى المعرفة المحاسبية؛ فإن المحاسب المتخصص في تصميم وتحليل النظم المحاسبية يحتاج إلى أن يتعلم التقنية الحديثة ونظم المعلومات، فتصميم وتحليل النظم المحاسبية تتطلب معرفة في المحاسبة وفي نظم المعلومات وبرمجياتها، والمحاسب مصمم ومحلل النظم ذو قيمة مضافة للأعمال والمنظمات.

مجال محاسبة الزكاة والضرائب:

يُعنى مجال محاسبة الزكاة والضرائب بإعداد الإقرارات الزكوية والضريبية للمنشآت وفق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالزكاة الشرعية والضرائب؛ مثل: ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وغيرهما من أنواع الضرائب المختلفة وتقديمها لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك في الأوقات المحددة، كما يستطيع المحاسب الذي يتخصص في هذا المجال تقديم الاستشارات التي تساعد الوحدات والمنشآت على التخطيط الضريبي؛ مما يساهم في تخفيض الضرائب المستحقة بطرق تسمح بها الأنظمة الضريبية ولوائحها التنفيذية.

مستقبل المحاسبة:

مـن أبـرز المجـالات الوظيفيـة فـي سـوق العمـل التـي يمكـن للمتخصصيـن فـي المحاسـبة العمـل فيهـا، كمحاسـب أو مراجـع حسـابات أو مراقـب مالـي أو مراجـع داخلـي:

مكاتب المحاسبة والمراجعة	الشركات المساهمة	المؤسسات والشركات الخاصة الهادفة للربح في كافة القطاعات الاقتصادية	المؤسسات والجهات غير الهادفة للربح سواء كانت حكومية أم غير ذلك مثل الجمعيات الخيرية

الجامعات السعودية وفروعها التي تدرس تخصص المحاسبة لمرحلة البكالوريوس:

أولًا: المنطقة الوسطى

الرياض

- جامعة الملك سعود
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
- الجامعة العربية المفتوحة
- جامعة اليمامة
- جامعة الأمير سلطان
- الجامعة السعودية الإلكترونية
- جامعة الفيصل الأهلية
- جامعة دار العلوم
- كليات الشرق العربي

الخرج

- جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

عفيف

- جامعة شقراء

المجمعة

- جامعة المجمعة

المليداء

- جامعة القصيم

بريدة

- كليات بريدة الأهلية

عنيزة

- كليات عنيزة

ثانيًا: المنطقة الغربية

جدة

- جامعة الملك عبدالعزيز
- جامعة جدة
- جامعة دار الحكمة
- جامعة الأعمال والتكنولوجيا
- الجامعة العربية المفتوحة
- كلية جدة العالمية الأهلية
- كلية الأمير سلطان للإدارة
- الجامعة السعودية الإلكترونية

مكة المكرمة والجموم

- جامعة أم القرى

الطائف

- جامعة الطائف

ينبع الصناعية

- كلية ينبع الجامعية

المدينة المنورة

- جامعة طيبة
- جامعة الأمير مقرن الأهلية
- الجامعة العربية المفتوحة
- الجامعة السعودية الإلكترونية

ثالثًا: المنطقة الشرقية

الدمام

- جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل كلية إدارة الأعمال
- جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل كلية الدراسات التطبيقية
- الجامعة العربية المفتوحة
- الجامعة السعودية الإلكترونية

الأحساء

- جامعة الملك فيصل
- الجامعة العربية المفتوحة
- الجامعة السعودية الإلكترونية

الظهران

- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

الخبر

- جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية

الجبيل

- كلية الجبيل الجامعية

حفر الباطن

- جامعة حفر الباطن
- كليات الخليج

رابعاً: المنطقة الشمالية

تبوك

- جامعة تبوك
- جامعة الأمير فهد بن سلطان الأهلية

الجوف

- جامعة الجوف

حائل

- جامعة حائل
- الجامعة العربية المفتوحة

عرعر

- جامعة الحدود الشمالية

خامساً: المنطقة الجنوبية

أبها

- جامعة الملك خالد

نجران

- جامعة نجران

جازان

- جامعة جازان

بيشة

- جامعة بيشة

الباحة

- جامعة الباحة

الهيئة تبدي وجهة نظرها

في ورقة المناقشة التي نشرها المجلس الدولي بشأن تجميع الأعمال التي تخضع لسيطرة واحدة

نشر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ورقة مناقشة تضمنت توجهاته المبدئية بشأن المعالجات المحاسبية لمعاملات تجميع الأعمال التي تخضع لسيطرة واحدة، وهي المعاملات التي تقوم فيها منشأة تابعة بالسيطرة على منشأة تابعة أخرى من نفس المجموعة.

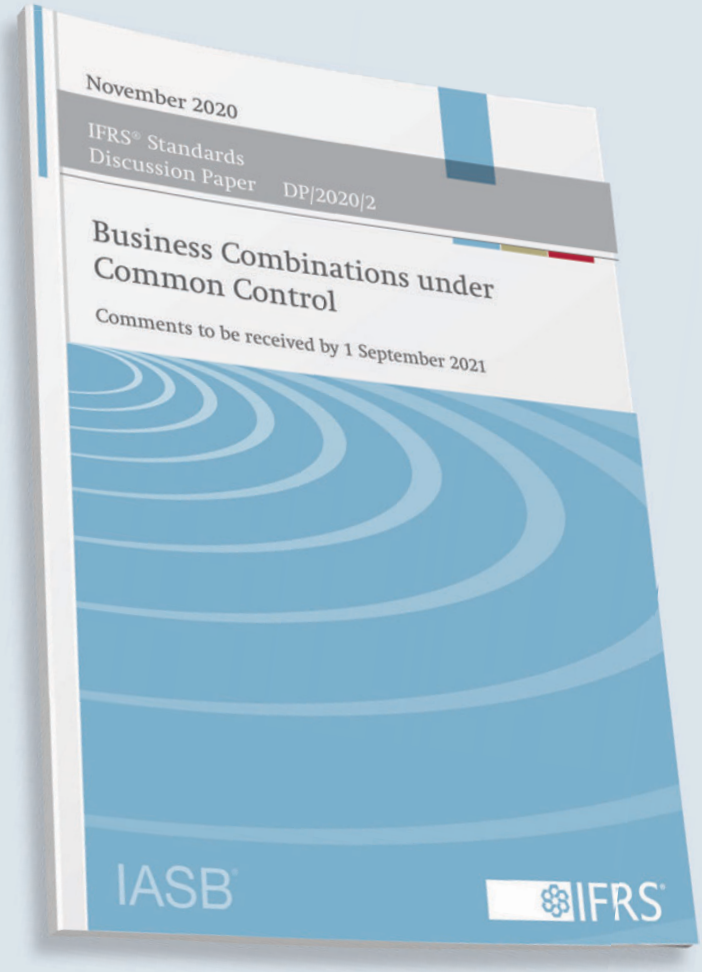

وقد تلخص توجه المجلس الدولي في تقديم معالجتين محاسبيتين مختلفتين بحسب طبيعة المنشأة التابعة التي تسيطر على منشأة تابعة أخرى من نفس المجموعة، حيث توجه المجلس إلى تطبيق نفس متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 "تجميع الأعمال" بشكل عام إذا كانت معاملة التجميع ستؤثر في حقوق الأقلية في الشركة التابعة المسيطرة، ويرى المجلس أن ذلك يحدث دائمًا إذا كانت الشركة التابعة المستحوذة مدرجة في السوق المالية.

ويتوجه المجلس إلى تطبيق طريقة القيمة الدفترية على بقية معاملات تجميع الأعمال.

وأبدت الهيئة، ممثلة في لجنة معايير المحاسبة، وجهة نظرها في ورقة المجلس، حيث رأت الهيئة أن تجميع الأعمال التي تخضع لسيطرة واحدة يتم وفقًا لقرار الشركة الأم المسيطرة على الأعمال التي تحدث بينها معاملة التجميع، ومن ثم فإن مثل تلك المعاملات ما هي إلا نوع من إعادة الهيكلة من وجهة نظر الشركة الأم، لذا فالمعالجة المحاسبية المناسبة لجميع معاملات تجميع الأعمال التي تخضع لنفس السيطرة هي طريق القيمة الدفترية. وقد أوردت الهيئة في ردها الأسباب المؤيدة لوجهة نظرها، والتي من أهمها غياب الشرط الرئيسي لمعاملات تجميع الأعمال وفقًا لمعيار التقرير المالي رقم 3، وهو تحديد الجهة المستحوذة والجهة المستحوذ عليها وفقًا لأحكام ذلك المعيار.

الهيئة تبدي وجهة نظرها

في تعديل المعيار الدولي للمحاسبة رقم 21

نشر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة مشروعًا لإدخال تعديل على المعيار الدولي للمحاسبة رقم 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" وذلك لتوفير المعالجة المحاسبية الملائمة لتحديد أسعار الصرف، عندما تواجه المنشأة حالة عدم إمكانية صرف إحدى العملات الأجنبية.

وقد أبدت الهيئة ممثلة بلجنة معايير المحاسبة، وجهة نظرها في هذا المشروع، حيث اقترحت الهيئة إعادة النظر في التعريف المعطى لقابلية الصرف، بحيث يشمل العوامل المشار إليها في الفقرات المقترحة ضمن مشروع التعديل. وطلبت الهيئة من المجلس الدولي أن يوضح المشروع ما إذا كان غياب خاصية واحدة أو أكثر من خواص قابلية العملة للصرف يجعل العملة غير قابلة للصرف لأغراض المعيار.

وأوضحت الهيئة في تعليقها على المشروع أن سبب اختلاف الشركات في تعاملها مع إشكالية عدم وجود سعر صرف لعملة معينة بسبب عدم إمكانية صرفها يرجع إلى عدم وجود أساليب متفق عليها لتقدير سعر الصرف، وعليه طلبت الهيئة من المجلس الدولي أن يتضمن المشروع إرشادات لأساليب التقدير المناسبة لسعر الصرف عندما تكون هناك حالة لعدم إمكانية الصرف.

الهيئة تبدي وجهة نظرها

في القرار المبدئي للجنة التفسيرات الدولية بشأن المعالجة المحاسبية للمنافع الاقتصادية من استخدام محطات توليد طاقة الرياح

أبدت الهيئة ممثلة في لجنة معايير المحاسبة وجهة نظرها في القرار المبدئي للجنة التفسيرات الدولية بشأن كيفية معالجة العقود المتعلقة بمبادلة أسعار الطاقة الناتجة من استخدام محطات توليد طاقة الرياح، وما إذا كانت مثل هذه العقود ينتج عنها عقد إيجار وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.

ورأت الهيئة مناسبة ما توصلت إليه لجنة التفسيرات الدولية من أن المسألة محل البحث لا تشتمل على عقد إيجار، وإنما هي في حقيقتها عقد مبادلة سعر متغير بسعر ثابت.

رئيس أكاديمية الأعمال المالية في أرامكو السعودية :

التطور الذي تشهده المملكة يتطلب التوسع في إنشاء المؤسسات المحاسبية

أكد رئيس أكاديمية الأعمال المالية في أرامكو السعودية، برهان الدين جاياه أهمية بناء مهارات خريجي المحاسبة، وتوجيهها نحو تطوير وتنمية المهنة، وزيادة عدد المحاسبين المؤهلين للإسهام في بناء أُسس الاقتصاد المزدهر.

وحول آفاق سوق العمل لمهنة المحاسبة والمالية، أوضح أنه من المتوقع أن يزداد الطلب على التدريب في المملكة بشكل كبير بحلول عام 2030م بما يزيد على ثلاثة أمثال الطلب الحالي، وذلك استنادًا إلى مسح إحصائي تم إجراؤه على سوق المملكة.

في نظركم إلى أي مدى تُلائم مخرجات التعليم متطلبات سوق العمل، وهل هناك أية إحصائيات؟

حقيقة ليس هناك أية إحصائيات؛ فالبحوث التي قدمت والأرقام التي أبرزت مؤخرًا مأخوذة من وزارة التعليم، وتلك الأرقام موجودة في الموقع الإلكتروني وهي أن 61000 يتخرجون كل عام من الجامعات والتعليم قبل الجامعي.

وأنتم في ارامكو تطبقون نظامًا محاسبيًا عالميًا منذ عقود، فكيف تمكنتم من مواءمة نظام أرامكو المحاسبي مع النظام المحاسبي الحكومي؟

كما هو معلوم؛ فإننا شركة عالمية تطبق الأنظمة التي توصل إليها العالم المتقدم منذ البداية، ولكننا لم نجد صعوبة في التواؤم بين النظامين حتى عندما تحولت الشركة مؤخرًا إلى الاكتتاب العام والانضمام لسوق المال العالمية، وجدنا أن المسألة ليست ذات بال.

كم استغرق ذلك؟

حسنًا؛ لم تكن مشكلة التواؤم مع السوق العالمية صعبة؛ فقد قمنا بتعيين فريق خبراء عالميين ذوي دراية بالأمر بالإضافة إلى الخبراء المحليين الذين تلقوا تدريبًا عاليًا، فكان الأمر سهلًا.

في ظل المتغيرات الحالية، كيف تنظرون لواقع ومستقبل مهنة المحاسبة في المملكة؟

هناك متغيرات كثيرة في معايير المحاسبة، ونحن في أرامكو استطعنا تدريب موظفينا وتأهيلهم كي يكونوا مؤهلين في هذا المجال. أما بالنسبة للمملكة؛ فإن التدريب المحلي لا يكفي، ونسبيًا لا يتماشى مع المعايير المطلوبة للارتقاء بالمهنة، ويتعين أن يسير التأهيل بسرعة من جهة ومتماشيًا مع المعايير الدولية من جهة أخرى.

كما يتعين إنشاء مؤسسات محاسبية أكثر في المملكة لتقديم تدريب أكثر تقدمًا وبهذا نقلل الفارق النوعي مع النظام العالمي.

إذن، ما أبرز المعوقات التي تجابه مهنة المحاسبة في المملكة؟

إنها مشكلة التدريب في المملكة؛ إذ ليست هناك مؤسسات تدريب محاسبي كافية مؤهلة لهذا العمل، والآن هناك 70% من التدريب في المملكة يديره أجانب، وعلينا زيادة مؤسسات التدريب المحلي.

وهنا لا بد من توجيه صوت شكر لهيئة المراجعين والمحاسبين التي تقوم بأدوار كبيرة في مجال التدريب وترقية وتطوير المهنة.

حدثنا عن الدور الذي يمكن أن تقوم به المهنة في إيجاد مناخ استثماري وفرص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

هذا سؤال جميل جدًا، نحتاج أن نركز في عدة مجالات؛ مثل: سوق الأسهم والصيرفة والتأمين وتقديم التقارير والمراجعة والتمويل التعاوني.. إلخ، وهذه بعض المجالات التي نحتاج فيها إلى مساعدة الأجهزة المختلفة في المملكة من خلال تقديم تدريب متخصص في كل مجال.

كلمات على لسان برهان الدين جاياه:

ندرة التدريب المحاسبي من أكثر العقبات التي تواجه المهنة في المملكة

أرامكو لم تجد صعوبة في التواؤم مع السوق العالمية لاستعانتها بالخبراء

The current development witnessed by Saudi Arabia

requires expansion in establishing more accounting institutions, says President of Saudi Aramco's Financial Business Academy

Burhanuddin Jayah, President of Saudi Aramco's Financial Business Academy, underscored the importance of building the skills of accounting graduates, guiding them towards developing and advancing the profession, and increasing the number of qualified accountants to contribute to building the foundations of a thriving economy.

On the prospects of the labor market of the accounting and financial profession, he explained that the demand for training in the Kingdom is expected to score a three-fold increase by 2030 over the current rate, citing a statistical survey conducted on the Kingdom market.

Q. Amid the current changes, how do you view the reality and future of the **accounting profession in the Kingdom?**

A- There are many variables in accounting standards, and we at Aramco have been able to train and qualify our employees in this field. As for Saudi Arabia, local training is not sufficient. Relatively, it does not comply with the criteria required to upgrade the profession. The qualification process ought to proceed quickly on one hand and meet the international standards on the other.
More accounting institutions should also be established in the Kingdom to provide more advanced training, thereby reduce the qualitative difference with the global system.

Q. So, what are the most prominent obstacles facing the accounting profession in the Kingdom?

A. It is a training problem in Saudi Arabia, as there are not enough accounting training institutions qualified for this work. Now 70% of the training process in the Kingdom is run by foreigners. So, we have to increase local training institutions. Then, let me extend a voice of thanks to the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants which plays significant roles in the field of training, promotion and career development.

Q. Tell us about the role that the profession can play in creating an investment climate and opportunities for SMEs.

A. This is a very nice question, we need to focus on several areas, such as stock market, banking, insurance, reporting, reviewing and cooperative financing. These are some areas where we need to provide specialized training in each field to help various agencies in the Kingdom.

Q. In your view, to what extent do education outcomes fit the requirements of the labour market, and are there any statistics in this regard?

A. In fact, there are no statistics; the research provided and the figures recently highlighted are derived from the website of the Ministry of Education, showing that 61,000 are graduated each year from universities and pre-university education.

Q. While at Aramco you have been implementing a global accounting system for decades; how have you been able to align Aramco's accounting system with the government accounting system?

A. As it is well known, we are a global company who applies the regulations reached by the advanced world from the outset. However, we have not faced any difficulty to align the two systems. Even when the company recently was transferred to the IPO and joined the global financial market, we found that the matter was not worrying.

Q. How long it took?

A. Well, being adapted to the global market has not developed as a difficult problem; we have appointed a team of knowledgeable global experts as well as highly trained local experts, thus making it easy.

driven culture allows organizations to better serve their customers and accelerate decision making.

Tableau advises that data-driven cultures require five common elements: trust, commitment, talent, sharing, and mind-set. "Becoming truly data-driven requires changing mindsets, attitudes, and habits—embedding data into the identity of the organization. People have to want to use data and encourage others to do the same. In a Data Culture, people ask the hard questions and challenge ideas. They come together with a shared mission to improve the organization and themselves with data. Leaders inspire through action, basing decisions on data, not intuition" (tabsoft.co/3iRLs2q). For organizations to successfully adopt these new cultural norms, leadership must choose and systematically apply a change management methodology, including a strong communication plan.

ORGANIZATION STRUCTURE

To bring sustainable change in establishing data-driven culture, the most successful organizations have added the role of chief data officer (CDO). NewVantage Partners' *Annual Big Data Executive Survey 2018* found that 62.5% of senior *Fortune* 1000 business and technology decision makers said their organization had appointed a CDO. The CDO's primary purpose is to provide leadership in treating data as an organizational asset, with robust and comprehensive data governance. CDOs work with IT and business-unit leaders to identify and communicate the business value of the data and then lead all aspects of data strategy around data management, including governance.

Another prominent C-suite role with the specific focus on driving information security initiatives and programs pertaining to internal and external threads is that of chief information security officer (CISO). More than half of regulated industry organizations surveyed by HBR agreed about the essential role of the CISO.

Having a CDO and CISO isn't enough. Good data governance requires cross-functional cooperation and leadership. Senior executives must understand the importance and ROI of data as an asset and become its stewards and enthusiastic supporters of data governance. CFOs can be instrumental in leading the charge, due to their broad understanding of financial and organizational data. All business-unit leaders should align with the data governance strategy and follow the correct policies and procedures. Good data governance will increase customer trust and reduce the risk of its loss.

TECHNOLOGY INFRASTRUCTURE

Investing in security infrastructure and data governance monitoring improves governance maturity. Leading organizations pursue anti-malware, data-flow tracking, e-discovery, and behavior-monitoring investments.

Understanding what data exists, which data is confidential, and how the data is being used can be simplified using the correct technology tools. And applying regular updates to infrastructure reduces the risk of breaches providing customer reassurance, which is critical in maintaining both B2B and B2C customer relationships.

WORKFORCE DEVELOPMENT

The weakest security link in most organizations is their workforce. Most malware breaches occur because of employee mistakes. Organizations need "soft" training (e.g., how to recognize phishing attacks, comply with security/privacy policies, etc.) as well as training in any new tools.

Effective data governance rests on the five key pillars of data policies, corporate culture, organization structure, technology infrastructure, and workforce development. Although data governance is often behind digital transformation, by focusing on these pillars, data governance can catch up and support digital transformation innovations while protecting corporate IP and customer information. **SF**

Rod Koch, CMA, CSCA, PMP, CSM, is a member of IMA's Technology Solutions and Practices Committee and the IMA Global Board of Directors. He can be reached at rwkoch@syr.edu.

Tatyana Corban, CPA, is a member of IMA's Technology Solutions and Practices Committee, IMA's Portland Chapter, and the Society for Information Management, Portland Chapter, board of directors. Follow her on LinkedIn at bit.ly/3kCBDH5.

All views, thoughts, and opinions expressed belong solely to the authors, and not to the authors' employers.

DATA GOVERNANCE IN DIGITAL TRANSFORMATION

BY ROD KOCH, CMA, CSCA, PMP, CSM, AND TATYANA CORBAN, CPA

Data policies, corporate culture, organization structure, technology infrastructure, and workforce development are **the foundations of data governance**.

© 2020 by IMA® (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., sfmagazine.com. Used with permission.

What does digital transformation mean to you? For many, it means the rapid creation of personalized customer experiences. But digital transformation is also driving a surge in data, requiring careful management and control with heightened attention to the security and privacy of the customer information that enables it. The recent *Harvard Business Review* (HBR) research "A Blueprint for Data Governance in the Age of Business Transformation" (bit.ly/346v5uw) shows that corporate executives, senior and middle managers, and other cross-functional stakeholders understand these constraints and view investments in data governance as a way to enable data-driven decision making, enhance their organization's reputation, improve competitiveness by protecting intellectual property (IP), and reduce the costs and fines associated with data breaches.

Creating trust by applying robust data governance also helps organizations retain and attract customers while increasing revenues. How can organizations meet the expectations of rolling out digital transformation and responding quickly to customer needs while protecting corporate IP and customer information? According to the HBR research, creating effective data governance rests on five pillars: (1) data policies, (2) corporate culture, (3) organization structure, (4) technology infrastructure, and (5) workforce development.

DATA POLICIES

Before creating data policy, the first step is to define what data governance is appropriate for your organization. Data governance is a data management system that ensures that business objectives are supported by high-quality data and controls across the complete life cycle of data. It supports data availability, usability, consistency, integrity, and security by establishing accountability for data quality and promoting accessibility and proper use of data across the organization.

Experts agree that effective data governance is one of the first principles of proper data management. Data governance identifies what data will be collected, how it will be collected and protected, and how data compliance and confidentiality requirements will be achieved. Creating effective data policies and systematically communicating them throughout the organization will ensure that all employees are consistently aware and follow proper data security and management protocols.

The next step is to define all valuable or potentially valuable organizational data, including all customer data, and to perform a data policy gap analysis. The analysis should include all business units and consider both internal policies and external regulations. A risk-assessment heat map should be created to identify and close the gaps.

Now create or update the policies based on the results of the findings, giving top priority to areas with the highest ROI and potential impact. Finally, set up an ongoing review process to continue updating the policies as needed, based on business, legal, and regulatory compliance as well as changes in the economic environment.

CORPORATE CULTURE

Corporate culture often requires significant changes for an organization to become a data-driven enterprise. Why is creating a data-driven culture so important? Gartner advises, "Culture and data literacy are the top two roadblocks for data and analytics leaders" (gtnr.it/3kSGIv3). Overcoming these roadblocks by creating a data-

human error, and failure to heed warning signs.

"Make sure your organization has reviewed and updated all programs and controls in place to actively monitor for fraud, waste, and abuse risks," Fancher said. "This is important given the COVID-19 environment and the fact that our workforces and supply chains are remote and distributed."

Even though many professionals are working remotely, it's still important to keep training your company's personnel and to ensure that these issues remain top of mind. Taking a reactive vs. proactive approach could result in major challenges with fraud management.

Oversight of vendors, i.e., suppliers and third-party service providers, should play a key role in every company's anti-fraud initiatives. Conduct background checks, due diligence, and risk sensing of vendors, and use social media analytics to assess people with whom you're doing business on a regular basis. "Organizations should also continue to monitor financial activity post-crises and compare that with what was happening pre-crises to discern if there were improper pricing techniques, invoicing, or inventory controls that may be at higher risk of fraud schemes," Fancher said.

ENCOURAGE ETHICS

No organization is immune to unethical behavior, but CFOs and other management accountants who follow best practices can encourage ethical conduct among employees generally and finance team members in particular.

"In our poll, C-suite and other execs said they expect that current employees are high on the list of those committing fraud, waste, or abuse within their organizations, so this concern is there," Fancher said. "It's important for CFOs and other leaders to continue to train their employees on these risks. Leadership must voice the importance of these issues to help to keep them top of mind for employees."

While it's more difficult to influence nonemployees, finance executives are responsible for vetting vendors, contractors, and suppliers. Software can help detect risky partners.

"Our poll also found that a quarter of individuals with no ties to organizations are expected to perpetrate stimulus funding fraud, waste, and abuse schemes," Fancher said. "Those unknown third parties can be detected and sometimes halted when strong fraud risk monitoring and targeted analytics are used to help identify specific actors and outline those risks to be mindful of."

BENEFITS OF OVERSIGHT

CFOs weigh the cost of implementing advanced technologies to monitor and manage fraud schemes vs. the benefit of making it easier to quickly identify and remediate fraud, waste, and abuse, as well as other ethical lapses.

"While there will clearly be up-front costs in implementing the right programs and technologies to monitor and manage fraud risks, the long-term benefits are huge," Fancher said. "When organizations can actively implement program solutions to mitigate the risks from fraud, waste, abuse schemes, and other ethical issues, they ultimately impact their ROI [return on investment] quite significantly. This is achieved by reducing inappropriate spending, reducing risks of corruption and potential regulatory activity, and positively impacting brand reputation to enhance trust."

Myriad cautionary tales of fraud and unethical conduct are particular to accounting teams and the finance function.

Fancher said, "The executives we polled felt improper payments would be the most likely scheme their organizations face around stimulus funding. Respondents were also concerned about financial disclosure, reporting fraud, embezzlement, and corruption or kickbacks."

There's a logical connection between anti-fraud initiatives and professional ethics. Fancher said, "Both anti-fraud initiatives and corporate ethics program tenets need to be communicated regularly by leadership."

Ongoing monitoring can help management to discern if the company's training and communication initiatives are making an impact on fraud schemes, and improve them over time. That will reinforce the organization's ethical culture. **SF**

Daniel Butcher is the finance editor at IMA. You can reach him at **daniel.butcher@imanet.org**.

IMA ETHICS HELPLINE

For clarification of how the **IMA Statement of Ethical Professional Practice** applies to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline.

In the U.S. or Canada, dial (800) 245-1383. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from www.usa.att.com/traveler/index.jsp, then the above number.

The IMA Helpline is designed to provide clarification of provisions in the **IMA Statement of Ethical Professional Practice**, which contains suggestions on how to resolve ethical conflicts. The helpline cannot be considered a hotline to report specific suspected ethical violations.

FRAUD RISK IN A CRISIS

Many executives are concerned about a surge of fraud, highlighting the importance of an ethical culture. **BY DANIEL BUTCHER**

CRISES CAN CREATE CONDITIONS for fraud and unethical conduct to run rampant. For example, business loans handed out as part of the 2020 U.S. Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act's $659 billion Paycheck Protection Program have attracted scrutiny and led to accusations of fraud. Despite the heightened awareness of fraud since the start of the COVID-19 pandemic, some executives may be overly confident in their ability to eliminate it. In the current environment, bad actors have tried to take advantage of business aid packages and vulnerabilities in organizations' systems. It's an important reminder that, despite competing priorities, remote-work challenges, and thinly stretched bandwidth, fraud is a risk that finance leaders need to manage actively.

© 2020 by IMA® (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., sfmagazine.com. Used with permission.

In June 2020, Deloitte polled more than 1,200 senior executives, including CFOs, about the fraud, waste, and abuse that they expected their organizations would have to contend with, both broadly and specifically pertaining to stimulus-funding awards. More than half of respondents expected fraud, waste, and abuse schemes to increase in the ensuing 12 months. Executives expected fraud cases to originate from both known and unknown parties: 28.1% expected fraud to stem from current employees, while 24.4% expected individuals with no ties to an employee or vendor to commit a breach of ethics. In addition, 39.5% of respondents predicted that, related to stimulus funding, the top scheme to increase would be improper payments.

"During times of economic volatility and major disruption—especially when there's money being pumped into the system, like with U.S. stimulus-funding awards—the stage is set for bad actors," said Don Fancher, principal and global forensic leader at Deloitte Risk & Financial Advisory. "An influx of money globally can present fraudsters with the potential to manipulate the system and take advantage of opportunities. Existing fraud is often exposed during a time of economic downturn, as heightened attention may be placed on how money is flowing in and out of an organization."

Common pitfalls that enable fraud or prevent detection include vulnerabilities in information technology or systems,

themselves with the key risks associated with RPA as well as best practices in governance to mitigate those risks. A good start would be the January 2020 *Strategic Finance* article, "Govern Your Bots!" (bit.ly/3haujAS), where an outline of prerequisites to governance implementation and the key components of a successful governance rollout are detailed.

DELIVER VALUE WITH RPA

Not all processes make good RPA candidates. Many organizations, large and small, fail to realize financial benefits from RPA because they don't automate the right processes. This means selecting processes that can be sustainably maintained with RPA software and that will deliver value to the organization.

Management accountants are the subject-matter experts on finance and accounting processes and, consequently, should play a key role in identifying and evaluating candidates for automation. Pairing this process expertise with knowledge of what makes a good RPA candidate, how to prepare a business case for automation solutions, and what key performance indicators should be tracked will certainly result in an RPA program that positively impacts the bottom line.

RPA PROGRAM ROLES

The fact that so many organizations begin their RPA journeys with finance and accounting processes translates into management accountants working with data generated by a virtual robot, fewer traditional finance and accounting roles, and new technology-enabling roles. Thus, it's important for management accountants to understand the roles and required skills needed for RPA implementation.

It's equally important to know that organizations of any size often have the same roles in their RPA programs; it's simply expected that small and midsized organizations have a few individuals filling multiple roles. Understanding what roles are being created empowers management accountants to focus upskilling efforts more strategically, from deepening RPA development skills for those eager to build processes for robots to reinforcing documentation or valuation competencies for those solely seeking to support RPA implementations within the scope of their current roles.

SKILL UP!

The race for relevance has begun. The time to act is now. RPA adoption is widespread among large-scale enterprises and is beginning to gain traction in many midsized organizations. Because this technology is directly impacting finance and accounting processes, it's important for management accountants to understand how to play a role in the front end of automation rather than being solely on the receiving end. Further, in a world where management accountants will ultimately perform processes with data received from a digital worker or help to define processes and controls for robots, exposure to a comprehensive view of risks and value associated with RPA is critical.

Anyone eager to become an RPA developer can visit the leading RPA software vendor sites to find training resources that will make you intimately familiar with the software and allow you to get hands-on development experience. For those looking to begin or contribute to an RPA implementation in their organization, no matter the size, IMA is launching a four-part CPE course on RPA geared toward providing accountants and financial professionals with the foundation needed for such an effort, as well as publishing an upcoming Statement on Management Accounting titled *Transforming the Finance Function with RPA*.

Get your bot game up! **SF**

Loreal Jiles is director of research–digital technology and finance transformation at IMA and a member of IMA's Inland Empire Chapter. She can be reached at loreal.jiles@imanet.org.

UPSKILLING WITH RPA

BY LOREAL JILES

Prepare for the technologies that will change the face of finance and accounting.

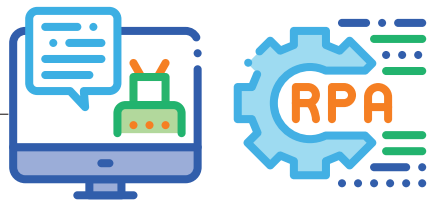

© 2020 by IMA® (Institute of Management Accountants), Montvale, N.J., sfmagazine.com. Used with permission.

Robotic process automation (RPA) is transforming finance functions across the globe. Mimicking the clicks and keystrokes of a human to carry out repetitive tasks, RPA has wide-reaching applicability across many finance and accounting processes. As the adoption rate of RPA increases, more AI is being integrated into RPA software offerings, further expanding the process types it can transform. With most RPA journeys continuing to begin in the finance and accounting department, this technology will inevitably lead to predictable redundancies along with a host of new opportunities for professionals willing to upskill.

RPA's low technical barrier allows business professionals to play technical roles since minimal programming knowledge is required for low- to medium-complexity use case development. In an IMA webinar on RPA held in March 2020, 34% of the nearly 1,500 attendees said they believed RPA to be the emerging technology that would have the greatest impact on the finance and accounting profession in the next three years, followed by AI and data science at second and third, respectively. And 64% of respondents who knew the status of the RPA journey in their organizations said the journey began or is slated to begin in the finance and accounting area.

With RPA projected to have such a significant impact on our profession, management accountants should take strides to ensure they're prepared to fill the roles that this technology is introducing. Specifically, accountants and financial professionals should actively seek out opportunities to narrow their own digital skills gap, become conversant in RPA technology, explore RPA governance, learn how to deliver value with RPA, and understand the various roles management accountants can fill in an RPA program.

GET AN RPA FOUNDATION

Prior to upskilling with RPA, you must begin with the basics. A foundational knowledge of RPA is important for management accountants because of the large number of finance and accounting processes that can benefit from RPA. With automation on the rise and the drive for cost reductions and efficiency at unprecedented levels, RPA awareness should be on every management accountant's radar.

A solid RPA foundation can benefit professionals, students, and academics alike. Working professionals may find themselves performing RPA-related tasks. Students will kick-start their careers prepared to leverage RPA or other emerging digital technologies. And academics will find themselves better prepared to provide the future generation of accountants with the skills and competencies they will need in the workforce. All forward-thinking professionals should have a basic working definition of RPA as well as an understanding of the impact of RPA on the finance and accounting profession, a clear concept of RPA software functionality at a high level, and the general actions that can be taken to learn more.

LEARN HOW TO GOVERN YOUR BOTS

For all the benefits RPA has to offer, there are a host of risks. When internal leaders and external auditors seek to stand up or evaluate an RPA program, they look for the most critical component: governance. Governance mitigates risk. And members of the finance function, longtime data stewards and compliance experts, are well-positioned to lead the governance process.

Management accountants should familiarize

By Dr. Ahmad bin Abdullah Al-Meghames
SOCPA CEO

Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants seeks to develop its professional performance to keep up with the latest developments in accordance with international best practices, through facilitating the procedures and upgrading the services, empowering young men and women, and enhancing confidence in the profession and upgrading it as one of the powers of the national economy which depends on the competitiveness of businesses, attraction of investments and complying with the accelerating growth in view of the Kingdom's vision 2030.

The past five years have proved that the Kingdom's ambitions require providing double efforts to keep pace with its economic growth, financial activities and international roles. Accordingly, the accounting and auditing profession was set ready to play its roles as a pillar of financial confidence and strength of the business structure.

This is due to SOCPA's regulatory and qualifying environment, enabling it promote its performance quality, update standards, attract professionals and stimulate the sector with programs and initiatives.

Over the past three decades, the Secretariat General of SOCPA has also done a good job to transform the organization's path into strengthening its supervisory, planning and oversighting role of the profession. It has also kept pace with the Kingdom's Vision 2030 through developing community partnerships, encouraging the practice of the profession and supporting its practitioners to provide high quality professional services.

Over the past five years, SOCPA has contributed to establishing professional foundations through applying international standards, deepening confidence and enhancing quality of the sector. For instance, SOCPA has adopted as many as 110 international standards in the Kingdom. It has also kept pace with the necessities of the stage in development and rehabilitation through introducing five new certificates added to SOCPA's fellowship exam, bringing to six the number of professional certificates it provides. A total of 2,828 accountants have passed SOCPA's professional exams and more than 1,101 training programmes, accommodating more than 25,000 trainees, have been held.

In the field of community service, SOCPA has held 252 community events for the purpose of achieving interaction with everybody and highlighting the accounting and financial culture in addition to serving 264,877 beneficiaries through call centers, which, since its launch in 2018, have contributed to facilitating communication and providing all services for beneficiaries.

SOCPA confirms its endeavor to establish knowledge and disseminate modern education in the field of accounting through professional and scientific publications. In this regard, it has issued more than 60 products. SOCPA has also kept pace with the latest updates and developments of technology programs, and having complied with the contemporary digital transformation. In this regard, it has introduced 13 electronic services and developed three services.

During the corona pandemic, SOCPA launched a series of initiatives to mitigate the financial and economic impact of pandemic and provide support for its members as well as the licensed accounting and auditing firms, all in line with the measures and efforts Saudi Arabia's Government took to address the financial and economic impacts of the pandemic.

In this regard, SOCPA has adopted the 2021-2025 strategy as a new starting point and an important milestone in its journey, building on previous achievements of SOCPA.

The strategy accurately defined the new role, tasks and objectives adopted by SOCPA as a complementary part of its mission and future vision, considered an advanced step towards changing the course of SOCPA to enhance the oversigting, planning and oversighting role on the accounting and auditing profession in the Kingdom.

Let us recall that, since its founding three decades ago, SOCPA has adopted a strategic approach that has drawn out its priorities, roles and development orientation; it has been moving forward with a confident pace through implementing its plans, reviewing them and achieving their goals, in order to meet the aspirations of the country's leaders, enhance the components of the national economy, and stimulate its sectors to develop and prosper.

SOCPA's achievements in five years represent a pillar for building a thriving economy

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

تواصلوا معنا

8004404444 www.socpa.org.sa info@socpa.org.sa

@socpa_ksa socpaksa

SOCPA

تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة
وتساعد الحاصلين عليها لتبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة
بالجوانب المحاسبية والمالية

مواد الاختبار

- المحاسبة
- المراجعة
- الزكاة والضريبة
- فقه المعاملات
- الأنظمة التجارية

طريقك للنجاح المهني

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

8004404444 | www.socpa.org.sa | Socpa_ksa